بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

# أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني: نموذج VAR خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠)

أحمد عبدالقادر المجالي

رسالة
مقدمة الى
عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاد

جامعة مؤتة، ٢٠٠٣

## شكر وتقدير

بعد حمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة، أوجه خالص الاحترام والتقدير إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية فلكم مني تقديري لعطائكم واعترافي بالجميل.

وأخص بالذكر المشرف على الرسالة الدكتور احمد إبراهيم ملاوي الذي كان نعم الموجه والداعم لي في رسالتي فكل الشكر والتقدير ولك مني عرفاناً بالجميل إلى ما بقيت حياً.

كما وأتقدم بالشُكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور طالب عوض (من قسم الاقتصاد في الجامعة الأردنية)، والدكتور موفق الخليل والدكتور سعود الطيب أعضاء لجنة المناقشة، على ما قدموه لي من نصح وتوجيه ودعم وعلى ما بذلوه من جهد في مراجعة هذه الرسالة.

احمد المجالي

# جدول المحتويات

## الفصل الثالث: تطور الائتمان المصرفي في الأردن خلال الفترة (2000-1970)



## الفصل الرابع:عرض النتائج

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

# قائمة الجداول

(Agricultural, Industry, and Services) is strong enough to explain most of the variations of the GDP. On the other hand, it is found that this explanatory power in the Agricultural sector is very week.

Finally, it can be said that the results of this study were found to be consistent with the economic theory and the results of most of previous studies in Jordan and other countries regarding the impact of credit on economic activity.

# الفصل الأول

# خلفية الدراسة

## المقدمة

تحتل التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، أهمية كبيرة. وتتزايد هذه الأهمية يوماً بعد آخر، نظراً للتطور السريع الذي تحققه البشرية في تقدمها ولتزايد الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين، بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع. وهذا يستدعي ضرورة مضاعفة الجهود للعمل من اجل القضاء على التخلف، وتقليل الفجوة في مستوى التطور بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وفي نطاق التنمية، يبرز دور التخطيط الاقتصادي كوسيلة لا تحتمل الجدل لتحقيق التنمية السريعة، لما يتضمنه ذلك من تعبئة للموارد والجهود والإمكانات المتوفرة، واستخدامها بالشكل الأمثل من اجل تحقيق تطور سريع للاقتصاد في إطار زمني محدد.

ويلعب الائتمان المصرفي دوراً حيوياً وهاماً، ضمن إطار التنمية والتخطيط، بتوفيره موارد ائتمانية كبيرة، تستخدم لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية. كما أن ضرورة توفر الكفاءة في تجميع الموارد المالية والتحكم فيها وتوجيهها الوجهة التي تخدم الاقتصاد بفاعلية اكبر، يقتضي ضرورة التوجه نحو تخطيط الائتمان المصرفي.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف دراسة أثر الائتمان المصرفي (المقصود بالائتمان المصرفي في هذه الدراسة هو الرصيد القائم غير المسدد من الائتمان المصرفي سواء على مستوى الاقتصاد الأردني ككل

أو على المستوى القطاعي وذلك لعدم توفر بيانات عن حجم الائتمان المصرفي لكل سنة على انفراد) على مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1970-2000). حيث تم تقسيم الرسالة إلى خمسة فصول تتناول مختلف جوانب الموضوع. خصص الفصل الأول إلى أهمية الدراسة ومشكلتها، وهدف الدراسة وفرضيتها، والمنهجية المستخدمة، ومصادر جمع المعلومات، بالإضافه إلى محددات الدراسة. أما الفصل الثاني فيشتمل على الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع. ويتناول الفصل الثالث واقع السياسة الائتمانية في الأردن خلال الفترة (1970-2000) وتطور الائتمان المصرفي في الاقتصاد الأردني ككل وفي كل قطاع اقتصادي على انفراد. وفي الفصل الرابع سيتم عرض الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال عدة اختبارات مثل اختبار استقرارية المتغيرات مع مرور الزمن والسببية واختبار اختيار العدد الأمثل لعدد فترات التباطؤ الزمني والأدوات الرئيسية للتحليل في الدراسة التي تشمل تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function). وفي الفصل الآخير، سيتم عرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

**مشكلة الدراسة وأهميتها :**

يعتبر الإئتمان المصرفي ذو أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، لعلاقته بتوفير التمويل اللازم لمختلف النشاطات الاقتصادية. ولذلك فان دراسة اثر الائتمان على النشاط الاقتصادي يعد من المواضيع الهامة وخاصة في الدول التي يتم التركيز فيها على القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية. والأردن كإحدى هذه الدول التي يجري التحول فيها إلى

الخصخصة بهدف النهوض بالاقتصاد الأردني، فقد حدث فيها تطورات ملموسة في مجال تطوير النظام المصرفي بهدف توفير التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية لمختلف الأغراض الاقتصادية. حيث يرى الكثيرون أن التغير في حجم الائتمان له تأثير كبير على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الازدهار أو الانكماش (Howard and Kolk , 1996).

أما من الناحية الإحصائية أو القياسية فقد إجريت دراسات عديدة تتعلق بهذا الموضوع في الأردن، ولكنها كانت تتعامل مع متغيرات السلاسل الزمنية في النماذج القياسية دون عمل أية اختبارات لمعرفة مدى استقرارية تلك المتغيرات مع الزمن. وبالتالي فإنه من الممكن أن تكون نتائجها مضللة ويشوبها كثير من الأخطاء. ولذلك ستقوم هذه الدراسة بفحص استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية فيها أولاً قبل استخدامها في النموذج القياسي، وبالإضافة إلى ذلك فان هذه الدراسة تغطي فترة زمنية أطول مقارنة مع الدراسات السابقة.

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة أثر الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن على النشاط الاقتصادي الأردني ككل وعلى مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1970-2000)، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregression) (VAR) على بيانات سنوية.

**فرضيات الدراسة:**

ستكون الفرضيتان الرئيسيتان في هذه الدراسة هما:

الأولى: أن الائتمان المصرفي المقدم من قِبل البنوك التجارية العاملة في الأردن يؤثر إيجابياً على النشاط الاقتصادي الأردني ككل.

الثانية: أن الائتمان المصرفي المقدم من قِبل البنوك التجارية العاملة في الأردن لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الأردني يؤثر ايجابياً على النشاط الاقتصادي في ذلك القطاع.

ومن اجل اختبار هاتين الفرضيتان تم الاستعانة بالأسلوبين الوصفي والقياسي في تحليل البيانات وتفسيرها، وسيكون الأسلوب القياسي في هذه الدراسة هو تحليل السلاسل الزمنية لأثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام نموذج (VAR) (Vector Autoregression)، والذي يتم من خلاله إجراء الاختبارات التالية: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرار السلاسل الزمنية (The Unit Root Test of Stationarity)، اختبار جرينجر (Granger) للسببية، والذي يمكننا من تحديد اتجاه السببية سواء كانت لا تسبب أو أحادية أو تبادلية الاتجاه، واختبار تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) من أجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR، واختبار دالة الاستجابة لرد الفعل (Impulse Response Function)، والتي تعمل على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نموذج VAR وتعكس كيفية استجابة كل متغير من

متغيرات هذا النموذج.

أما مجتمع الدراسة ومصادر جمع المعلومات، فستشمل الدراسة مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1970-2000). وقد تم الحصول على كافة البيانات من النشرات والتقارير الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

**محددات الدراسة :**

هناك بعض الصعوبات التي تواجه هذه الدراسة ومنها :

1. أن البيانات المتوفرة عن توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية لا تمثل ما تم تقديمه فعلاً لكل قطاع في كل سنة على حده، بل تمثل الرصيد القائم غير المسدد من الائتمان المصرفي لكل قطاع من تلك القطاعات خلال السنوات السابقة.
2. عدم توفر بيانات شهرية أو ربعية لمتغيرات الدراسة للحصول على نتائج أكثر دقة.
3. نظراً لعدم توفر بيانات موزعة قطاعياً عن التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المتخصصة في الأردن خلال فترة الدراسة، فقد تم دراسة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية فقط.

وبشكل عام يمكن القول بأن هذه الدراسة تختلف عن جميع الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الأردني من النواحي التالية:

1. أن هذه الدراسة هي الوحيدة التي تستخدم إسلوب VAR على المستوى القطاعي في الاقتصاد الأردني.

2. أن هذه الدراسة هي الوحيدة التي تستخدم آداتين معاً للتحليل هما تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.

3. أن هذه الدراسة تغطي فترة زمنية أطول مقارنة مع غيرها من الدراسات السابقة.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## الإطار النظري:

تحفظ العديد من الاقتصاديين خلال الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على قبول العوامل النقدية كعنصر من عناصر الإنتاج. حيث ظل هذا التحفظ واضحاً في معظم الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك لعدم تطور جهازها المصرفي وعدم قدرته على تطبيق سياسات نقدية فعالة تتحكم وبشكل مباشر في عرض النقد. إلا أن النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية تؤكد على أهمية توافر التمويل الكافي، وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية، لتحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصادات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور. وبالتالي فان توفير مثل هذا التمويل يمكن أن يتحقق من خلال الائتمان الذي يقدمه الجهاز المصرفي، الذي يعد حجر الأساس في إحداث التغييراللازم من اجل التنمية. ومع بداية السبعينات ظهرت كتابات كل من شو(Shaw) وميكنون (Mackinon) والتي أكدت على أهمية السياسة التمويلية (Financial Policy) وما يترتب عليها من توفير المدخرات لأوجه الاستثمار المختلفة بشكل كفؤ. ففي إطار آراء شو وميكنون يمكن القول أن للسياسة التمويلية أهمية بالغة في التأثير على النمو والتنمية، وان أي قصور في توفير التمويل اللازم يعتبر عائقاً للنمو ويؤدي إلى آثار سيئة على الإنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية، ولذلك فان التوسع

في التمويل وتوفيره يعتبر داعماً للنمو ويساعد الاقتصاد على تحقيق معدلات عالية من الإنتاج والاستخدام (Gilis and etal, 1983).

ويرى واي (Wai, 1979) ان للمؤسسات النقدية والمالية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يلي:

1. توجيه المدخرات إلى الاستثمارات: حيث تلعب المؤسسات النقدية كدور وسيط في تجميع المدخرات وتوفيرها للمستثمرين على شكل قروض لآجال مختلفة، وبالتالي يزيد حجم الاستثمار مما يؤثر إيجابياً على التنمية الاقتصادية.
2. تنويع الاستثمارات: إن بعض المؤسسات النقدية والمالية تقدم للمستثمرين دراسات جدوى اقتصادية مسبقة لمشاريعهم التي يرغبون بها، وبهذا فان هذه المؤسسات تقدم النصائح المناسبة لهؤلاء المستثمرين بفرص وأنواع الاستثمارات المتوفرة قليلة المخاطر مما يضمن لتلك المؤسسات استرجاع ديونها.

ويرى راندو كامرون (Cameron, 1972) بان البنوك التجارية بالإضافة إلى القدرة التنظيمية (Entrepreneurship) هما أساسيات للتنمية الاقتصادية، حيث يظهر دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية من خلال وظائف تلك البنوك التالية:

1. دور الوساطة التي تقوم به تلك البنوك بين المدخرين والمقترضين.
2. دور تلك البنوك في زيادة الائتمان المصرفي وبالتالي زيادة عرض النقد.

3. أصحاب البنوك التجارية يقومون باستثمار ما لديهم من فوائض مالية في أسواق راس المال عن طريق شراء الأسهم والسندات.

وتظهر مساهمة البنوك التجارية في العمل على زيادة عرض النقـد من خلال خلق الودائع ومن خلال مـنح القـروض للأفـراد والمنشـآت الاقتصادية، مما يجعلها بالتالي توفر الأموال اللازمة لتمويـل المشـاريع بمختلف أنواعها، وبذلك فان هذه البنوك تعمل على زيادة درجة التعميـق المالي (Financial Deepening) (المقصود بالتعميق المالي هو الزيادة في نسبة الأصول المالية في البلـد إلـى إجمـالي النـاتج المحلـي (GDP) (shaw, 1973, pp3-9)). فزيادة الأصول المالية التي تجمعها البنوك على شكل مدخرات يدعم الأصول الحقيقية ويـؤثر ايجابيـاً علـى عمليـة التنميـة الاقتصادية.

ويرى باتريك (ملاوي، 1989) بأن تـوفير المـوارد الماليـة الكافيـة للاستثمارات من قبل البنوك التجارية يفتح آفاق تفكيـر رجـال الأعمـال ويحدث استجابات خلاقة عندهم ويفجر طاقاتهم ويجعلهم يفكـرون بشـكل افضل في إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريعهم الموجـودة، وبـذلك يحتاج رجال الأعمال لمزيد من القروض، وينتقل الوضع الاقتصادي مـن حالة سيطرة العرض (Supply Leading) إلـي حالـة متابعـة الطلـب (Demand Following)، أي أن زيادة المعروض من القروض يتسبب في زيادة الطلب عليها. وهذا يتفق مع قانون ساي (Say's Law) الذي يقـول بأن العرض يخلق الطلب، ومن الأمثلة على ذلك اليابان. كما يرى أيضـا باتريك بأن تأثير النظام المالي في النمو الاقتصادي يكون مـن النـواحي التالية:

1. وجود المؤسسات المالية يعمل على إعادة توزيع الثروة الموجودة بشكل يوفر الأموال اللازمة للاستثمار فبدلا من تركـــز الثـــروة على شكل أراضي أو مواشي أو مخزون من الحبوب أو الذهب والفضة، يساعد وجود المؤسسات المالية على إعـــادة توزيعهـــا لتتخذ أشكالاً أخرى كالمدخرات والأسهم والسندات.
2. وجود المؤسسات المالية يعمل على إعادة توزيـــع الاســـتثمارات الجديدة من القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجيـــة القليلـــة إلـــى القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية. فالمســـتثمرين مـــن رجال أعمال هم عادة ذو مواهب وخبرة في الاستثمار ويركزون على الاستثمار في المشاريع ذات الإنتاجية العالية في حـــين أن المدخرين ربما يستثمرون أموالهم في مشاريع ذات إنتاجية قليلة.

**الدراسات السابقة:**

فيما يتعلق بالدراسات السابقة حول هذا الموضـــوع فـــيمكن تقسيمها إلى قسمين هما :

1. دراســـات تتعلـــق باقتصـــاديات دول متقدمـــة وأخـــرى ناميـــة (غير الأردن):

أ. دراسة بليندر وستقلتز (Blinder and Stiglitz) (1983): هـــدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الائتمـــان المصـــرفي والنشـــاط الاقتصادي الأمريكي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي خـــلال الفتـــرة (1952-1981) وذلك من خلال النموذج التالي :

$$\Delta X/X = a(L)(\Delta X/X) + b(L)(\Delta R/R) + c(L)(\Delta D/D) + e$$

حيث:

X: الناتج المحلي الإجمالي.

L: متغير متعدد الحدود في عدد فترات التباطؤ الزمني (Lags).

R: احتياطيات البنوك.

D: الدين الحكومي.

Δ : مقدار التغير.

e : الخطأ العشوائي.

حيث تم استخدام احتياطيات البنوك التجارية كمتغير ممثل للائتمان المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك اثر إيجابي لهذه الاحتياطيات على الناتج المحلي الإجمالي .

ب. دراسة شامية (1989ب): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة اثر العوامل النقدية – ممثلة بمستويات الائتمان المصرفي – على إنتاجية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-1987)، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى في التحليل القياسي للنموذج التالي المستخدم في الدراسة:

$$\ln GDP_{it} = \ln A + \beta_1 \ln L_{it} + \beta_2 \ln K_{it} + \beta_3 \ln Cr_{it} + U_{it}$$

حيث:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

A : كفاءة العملية الإنتاجية

L : عنصر العمل

K : عنصر راس المال

Cr : الائتمان المصرفي

U : المتغير العشوائي

Ln : اللوغاريتم الطبيعي

$\beta_3, \beta_2, \beta_1$: المعلمات التي تم تقديرها

وخلصت الدراسة إلى أن الإنتاجية المتوسطة للدينار أعلى من الإنتاجية الحدية له في كل القطاعات. ومما يؤكد النتيجة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي أن مساهمة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي كانت موجبة ولكنها متناقصة، أي أن الناتج الكلي يزداد ولكن بمعدل متناقص. والذي يمكن الاستنتاج منه انه من الممكن زيادة الناتج الكلي عن طريق زيادة الائتمان إذ لم يصل الناتج الكلي إلى مستواه الأقصى بعد.

ت. دراسة افونسو وابين (Afonso and Aubyn)(1998): هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر الائتمان المصرفي كأداة لنقل السياسة النقدية ومدى فعالية هذا الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي في البرتغال خلال الفترة (1990-1997) باستخدام نموذج VAR التالي:

$$M_t = constant + \sum_{i=1}^{5} \alpha_{mi} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \beta_{mi} C_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \gamma_{mi} R_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \delta_{mi} A_{t-i} + \mu_{mt}$$

$$C_t = constant + \sum_{i=1}^{5} \alpha_{ci} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \beta_{ci} C_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \gamma_{ci} R_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \delta_{ci} A_{t-i} + \mu_{ct}$$

$$R_t = constant + \sum_{i=1}^{5} \alpha_{ri} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \beta_{ri} C_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \gamma_{ri} R_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \delta_{ri} A_{t-i} + \mu_{rt}$$

$$A_t = constant + \sum_{i=1}^{5} \alpha_{ai} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \beta_{ai} C_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \gamma_{ai} R_{t-i} + \sum_{i=1}^{5} \delta_{ai} A_{t-i} + \mu_{at}$$

حيث:

M : عرض النقود (M1).

C: الائتمان المصرفي الحقيقي.

R: سعر الفائدة الحقيقي على القروض.

A: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

$\mu$ : الخطأ العشوائي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى إيجابية تأثير الائتمان المصـــرفي علـــى النشاط الاقتصادي البرتغالي خلال الفترة (1990-1997) وذلك من خــلال اختبار السببية الذي بين أن هنالك علاقة سببية ما بين الائتمان المصـــرفي والنشاط الاقتصادي، واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل والـــذي بـــين أن هنالك قوة تفسيرية للائتمان المصرفي في تفسير الرقم القياسي الصـــناعي كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي.

ث. دراسة كوبلمان (Copelman)(2000): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ووصف تطور هيكل السياسة النقدية في الاقتصاد المكسيكي خلال الفتـــرة (1980-2000)، وكيفية زيادة الائتمان المصرفي الموجة للقطاع الخـــاص وأثره على النمو الاقتصادي في المكسيك، حيث تم تطبيق نموذج (VAR) في التحليل القياسي على المتغيرات التالية :

**CRED** : الائتمان المصرفي الحقيقي

(The Real Quantity of Credit by the Banking Sector)

**RIR** : سعر الفائدة الحقيقي (The Real Interest Rate)

**RER** : سعر الصرف الحقيقي (The Real Exchange Rate)

**INV** : التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي (Real Gross Fixed Capital)

**IP** : الرقم القياسي الصناعي(Index of Real Industrial Production)

وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الائتمان المصرفي تؤدي إلـــى زيـــادة كبيرة في الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. حيـــث تـــم إجـــراء التحليل من خلال استـــخدام آداتـــين همـــا تحليـــل مكونـــات التبـــاين (Variance Decomposition)، ودالـــة الاســـتجابة لـــردة الفعـــل (Impulse Response Function).

ج. دراسة القضماني ولطفي(2001): هدفت الدراسة إلى تقييم فاعليـــة أداء النظام المصرفي السوري في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال دراسة اثر الائتمان المصرفي على الاقتصاد السوري ككل وعلى المستوى القطــاعي خلال الفترة (1975-1995)، حيث تم تقدير النموذج التالي:

$$NDP_{it} = A\, L^{\beta}_{it}\, K^{\alpha}_{it}\, C^{\gamma}_{it}\, e^{u_{it}}$$

حيث:

$NDP_{it}$: القيمة المضافة المتحققة في النشاط الاقتصادي i في السنة t.

A : كفاءة العملية الإنتاجية أو النشاط الاقتصادي.

$L_{it}$ : عنصر العمل المستخدم في النشاط الاقتصاديi في السنة t.

$K_{it}$ : راس المال المتراكم في النشاط الاقتصاديi في السنة t.

$C_{it}$ : الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصاديi في السنة t.

t : الزمن .

e : الأساس للوغاريتم الطبيعي.

u : الخطأ العشوائي.

$\gamma$، $\alpha$، $\beta$ : معالم النموذج التي تم تقديرها.

وتوصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي يؤثر سلبياً على القيمة المضافة المتحققة في كل من قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، ويؤثر إيجابياً على الأنشطة الأخرى. وان كل زيادة تطرأ على قيمة التســهيلات الائتمانية بمقدار (100) ليرة سورية تقابلها زيــادة فــي النــاتج المحلــي الإجمالي الصافي لا تقل عن (0.015 ) ولاتزيد عن (0.306) باحتمال قدره 95%.

ح. دراسة هوفمان (Hofmann)(2001): بحثت هذه الدراســة فــي العلاقة بين الائتمان الخاص والناتج المحلي الإجمالي والعوامل المحددة لهذا الائتمان وتأثيره في الدول الصناعية من خــلال دراســة مقطعيــة (Cross-Sectional) في ستة عشــر دولــة صــناعية خــلال الفتــرة (1980-1995)، وذلك من خلال استخدام المتغيرات التالية فــي نمــوذج (VAR): الائتمان المصرفي (CR)، الناتج المحلــي الإجمــالي (GDP)، وسعر الفائدة (i)، وأسعار الممتلكات الخاصة (PP).

ومن خلال الاستعانة بدالة الاستجابة لردة الفعل لكل المتغيرات المستخدمة تبين وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي.

2. دراسات على مستوى الاقتصاد الأردني:

أ. دراسة شامية (1989أ): هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر التســهيلات المصرفية على الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الأردنــي خــلال الفترة (1968-1986)، حيث تم استخدام النموذج القياسي التالي لقياس أثــر كل دينار منفق على شكل ائتمان:-

$$GDP_{it} = e^{\beta_0} . CD^{\beta_1}{}_{it} . CD^{\beta_2}{}_{it-1} . e^{u_{it}}$$

حيث:

$GDP_{it}$: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i للسنة t.

$CD_{it}$: الائتمان المصرفي في القطاع i للسنة t.

$CD_{it-1}$: الائتمان المصرفي في القطاع i للسنة t-1.

e : الأساس للوغاريتم الطبيعي.

U : الخطأ العشوائي.

$\beta_2, B_1, \beta_0$: معلمات النموذج التي تم تقديرها

وخلصت الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية للدينار من الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الأردني كانت منخفضة بالرغم من الأثر الإيجـــابي للائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي، فقد بلغت الإنتاجية المتوسطة والحدية بالأسعار الجارية والثابتة حدها الأعلى في قطاع التشيد والبناء، إذ بلغت ما بين(150-300) فلس لكل دينار، في حين بلغت حدها الأدنى فـــي قطاع الخدمات، إذ وصلت (1.310-2.73) فلس لكل دينار. كما وجد بـــأن قطاع الزراعة يأتي في المرتبة الثانية من حيث تدني تقـــديرات الإنتاجيـــة الحدية بعد قطاع التشيد.

ب. دراسة الحموري وملاوي(1994): هدفت هذه الدراســـة إلـــى قيـــاس إنتاجية الدينار الأردني الواحد المقدم كتسهيلات ائتمانية من قبـــل البنـــوك التجارية العاملة في الأردن للاقتصاد الأردني على مستوى الاقتصاد ككل وعلى المستوى القطاعي خلال الفترة (1968-1988) باستخدام طريقة تقدير دالة الإنتاج. حيث قدرت دالـــة الإنتـــاج مـــن نـــوع كـــوب دوغـــلاس (Cobb -Douglas) كمايلي :

$$\mathbf{Y}_{it} = \mathbf{L}^{\alpha}_{it}\,\mathbf{K}^{\beta}_{it}\,\mathbf{G}^{\gamma}_{it}\,e^{t}\,e^{u}$$

حيث:

$\mathbf{Y}_{it}$ : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i للسنة t .

$\mathbf{L}_{it}$ : عنصر العمل المستخدم في القطاع i للسنة t .

$\mathbf{K}_{it}$ : راس المال المستخدم في القطاع i للسنة t .

$\mathbf{G}_{it}$: التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية في الأردن للقطاع i للسنة t .

**t**: الزمن .

e : الأساس للوغريتم الطبيعي .

u : الخطأ العشوائي

γ، α، β : معالم النموذج التي تم تقديرها .

وتبين من الدراسة أن الإنتاجية الحدية للدينار الأردني المقدم كتسهيلات ائتمانية من البنوك التجارية العاملة في الأردن كانت أعلى في قطاعي الزراعة والصناعة مقارنه معها في قطاعي الخدمات والإنشاءات.

ت. دراسة علاوين(1998): هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء اثر الائتمان المصرفي المقدم من البنوك المرخصة على التقلبات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1973-1996)، وذلك من خلال استخدام متغيرين فقط هما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والائتمان المصرفي (CR) في نموذج (VAR)، وخلصت الدراسة إلى أن هنالك تأثير إيجابي للائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح هذا التأثير بين (0.6%) إلى (1.1%) لكل وحدة واحدة من الائتمان.

ث. دراسة الجالودي (2001): هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء اثر الائتمان المصرفي في الأردن على الاستثمار خلال الفترة (1979-1997). حيث تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال النموذج القياسي التالي:

$$It = \alpha + \beta\, CBt + Ut$$

حيث: It : التكوين الرأسمالي الإجمالي للسنة t.

CBt : حجم الائتمان للسنة t.

Ut : المتغير العشوائي .

α، β : معالم النموذج التي تم تقديرها .

وتبين من خلال الدراسة أن الاستثمار يتأثر تأثيرا إيجابيا بمستويات الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الأردني.

ج. دراسة ملحم (2002): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور الذي لعبه القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1980-2001) من خلال تحليل اثر الإئتمان المصرفي الممنوح على إنتاجية الإقتصاد الأردني ككل من جهة وإنتاجية كل قطاع اقتصادي على انفراد من جهة أخرى. ولتحقيق هذه الغاية تم استخدام النموذج القياسي التالي:

$$GDP_i = f(CR_i)$$

حيث:$GDP_i$: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للقطاع i.

$CR_i$: حجم الإئتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك المرخصة في الأردن للقطاع الإقتصادي i.

وتبين من هذه الدراسة أن العلاقة بين رصيد الإئتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة والناتج المحلي الإجمالي كانت إيجابية. حيث أن زيادة الإئتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد الأردني بمقدار (1) دينار أردني يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.2) دينار أردني. كما وأظهرت الإشارات الموجبة لمعلمات الانحدار في قطاعات الزراعة (CRa) والإنشاءات (CRc) والصناعة (CRi) والتجارة العامة (CRt) والتعدين(CRm) إلى طردية العلاقة بين الإئتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات وناتجها المحلي الإجمالي. وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية باستثناء المتغير المستقل في قطاع الزراعة (CRa) حيث لا تتمتع معلمة هذا المتغير بدلالة إحصائية.

# الفصل الثالث

# تطور الائتمان المصرفي في الأردن خلال الفترة (1970-2000)

شهد الأردن خلال العشرين سنة الماضية تطوراً كبيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وربما كان تطور القطاع المالي والمصرفي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي في الأردن وأكثرها مثاراً للاهتمام. فخلال فترة زمنية بسيطة نسبياً نما الجهاز المصرفي الأردني وأصبح يضاهي ما حققته دول أخرى خلال أضعاف هذه المرحلة الزمنية. حيث مر هذا الجهاز المصرفي بعدة مراحل من التطور المؤسسي والتشريعي من جهاز ضعيف في عدد مؤسساته المالية ومواردها إلى جهاز متطور يشمل عدداً من المؤسسات المالية المتنوعة. ونظراً للدور الأساسي الذي تقوم به البنوك التجارية من استيعاب الفائض النقدي وتغطية العجز النقدي، وتوفير الائتمان للمحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي في الأردن، فإن أهمية الجهاز المصرفي تتزايد مع مرور الزمن.

ويحاول البنك المركزي الأردني الذي يمثل السلطة النقدية توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية بالرغم من أن سياسة المصارف التجارية تفضل التوجه نحو تمويل العمليات التجارية ذات المردود السريع، والتي تتلاءم مع هيكل ودائع تلك المصارف.

وخلال الثلاثين عاماً الماضية زاد الطلب على الاقتراض طويل الأجل لتطوير القطاعات الإنتاجية، مما دفع المصارف التجارية إلى تقديم قروض طويلة الأجل من خلال المشاركة في القروض المجمعة ( قروض التجمعات البنكية) ومنح قروض متوسطة الأجل وسلف وجاري

مدين وخصم الكمبيالات لفترة تزيد عن سنة، مما ساهم في سد بعض من حاجات القطاعات الإنتاجية والإستثمارية للقروض طويلة الأجل.

**محددات السياسة الائتمانية :**

يوجد هناك عدد من العوامل المحددة للنشاط البنكي التجاري يتوجب على واضعي السياسة الائتمانية للبنوك عدم تجاهلها عند وضعهم للسياسة الائتمانية ومن أهمها(شيمه، 1985):

1. رأس مال البنك واحتياطيه: يمثل هذا العنصر خط الدفاع الأول ضد الأخطار التي تواجة أموال المودعين، لذلك فان العلاقة النسبية بين الأموال المودعة وإجمالي حقوق المساهمين هي العامل الحاسم في تحديد مدى المخاطر التي يمكن أن يذهب إليها البنك، فكلما كان رأسمال البنك عالياً كلما كان لدية استعداد اكبر لقبول المخاطر المحسوبة.
2. طبيعة الودائع ومدى استقرارها: من أهم محددات السياسة الإئتمانية حجم ودائع البنك وطبيعتها ومدى الاستقرار التي تتمتع به. فكلما زاد حجم الودائع واتصفت بالإستقرار كلما كان البنك اقدر على وضع سياسة تسليف أكثر انفتاحاً واستقراراً.
3. الظروف الإقتصادية: يتأثر رسم السياسة الإئتمانية بالظروف الاقتصادية التي تعيش في ظلها المنطقة التي يتواجد البنك التجاري فيها، فكلما تمتع اقتصاد المنطقة بالإستقرار كلما كان لدى البنك حرية أكثر في رسم سياسته الإئتمانية.
4. السياسات المالية والنقدية: تتحدد قدرة البنوك التجارية على التسليف بالسياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الجهات الرسمية، فكلما كانت هذه السياسات متساهلة كلما زادت القدرات التسليفية لتلك البنوك، وكلما اتبعت سياسة إئتمانية أكثر انفتاحاً.

**وضع السياسة الائتمانية ومحتوياتها:**

يجب أن تتضمن السياسة الائتمانية عدداً من الأمور الضرورية التالية(العظيم، 1986):

1. الرقابة القانونية على الإئتمان والقيود التي تفرض على حجم التسهيلات أو الضمانات.
2. تحديد وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات.
3. تحديد أنواع القروض المرغوب فيها.
4. تحديد أسعار الفوائد الواجب تقاضيها من العملاء على التسهيلات الممنوحة لهم بمقدار يتوافق والأسعار السائدة في السوق.
5. تصفية القروض ضمن ظروف معينة لأجل المحافظة على نوعية قروض البنك وسيولتها.

**مبررات استخدام الائتمان المصرفي :**

تلجأ الشركات عادةً للحصول على قروض قصيرة الأجل لتمويل عملياتها للأسباب التالية ( النجار،1997):

1. سهولة الحصول على الإئتمان المصرفي، حيث تستطيع المنشآت الكبيرة والصغيرة الحصول على هذا النوع من القروض، كما أن البنوك التجارية تتوسع عادةً في تقديم مثل هذه القروض بعد دراسة حالة المقترض وذلك لقلة المخاطر في الأجل القصير.
2. المرونة في الحصول على الائتمان المصرفي، إن هذا النوع من الإئتمان يؤدي إلى حصول المقترض على أموال نقدية بعكس الإئتمان التجاري الذي يؤدي إلى حصول المقترض على بضائع، ويمكن للمقترض

استخدام هذه الأموال النقدية في الحصول على خصومات نقدية يمنحها الموردين.

3. تكلفة الائتمان المصرفي، إن تكلفة هذا النوع من القروض عادةً ما تكون اقل من تكلفة القروض طويلة الأجل، وذلك لان هذه القروض القصيرة الأجل تُستخدم عادةً لتمويل العمليات الموسمية بحيث يسدد القرض في نهاية الموسم، كما أن تكلفة الإئتمان المصرفي عادةً اقل من تكلفة الإئتمان التجاري.

**أنواع التسهيلات الائتمانية:**

تحوي التسهيلات الائتمانية العديد من الأنواع والتقسيمات وذلك حسب الأغراض المختلفة، ومن أهم التصنيفات مايلي:

أولاً: تسهيلات من حيث تاريخ الاستحقاق (Classification By Maturity) (الزبيدي،2002):

أ- التسهيلات قصيرة الأجل، تعتبر هذه التسهيلات من أهم وأفضل توظيفات الأموال في البنوك ولا تزيد في العادة آجالها عن سنة واحدة. وعملياً تتجدد هذه التسهيلات دورياً وبتاريخ الاستحقاق مما يقلل الفرق ما بين التسهيلات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل خاصة التي تتجدد سنوياً. وتتوقف البنوك عن تقديم هذه التسهيلات إذا وجدت أية معلومة تشير إلى تعثر نشاط المتعامل وهنا إما يتم تعديل اتفاقية القرض أو إلغائها نهائياً.

ب- تسهيلات متوسطة الأجل، تتراوح آجال هذا النوع من التسهيلات ما بين أكثر من سنة وخمس سنوات، وتمنح عادةً لتمويل المشاريع الاستثمارية المتعددة، ويحدد لها برنامج سداد

يرتبط بحجم النفقات المالية المتوقعة للمشروع التي يستدل عليها من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع. وعادةً ما تسدد هذه التسهيلات على دفعات متساوية، أو بدفعة واحدة، أو دفعات متساوية عدا الدفعة الأخيرة التي تكون اكبر أو اصغر من الدفعات السابقة. وتكون هذه التسهيلات مضمونة بأجل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك بان هناك بعض الاستثناءات من هذه القواعد. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة على هذه التسهيلات فهي عادةً ما تكون أعلى من معدلات الفائدة على التسهيلات قصيرة الأجل، ويحدد معدل الفائدة هذا بطريقتين هما:

1. تحديد معدل فائدة ثابت خلال مدة القرض.
2. الإتفاق على معدل فائدة متغير بحيث يُتفق على تحديد حد أدنى وحد أعلى له وفق المعدلات المعمول بها في المصارف.

ج- تسهيلات طويلة الأمد، وهي التسهيلات التي تزيد آجالها عن خمس سنوات، وتمتد إلى أن تصل عشر أو خمسة عشر سنة. وتستخدم هذه التسهيلات عادةً لتطوير المشروعات، أو تمويل مشروعات جديدة، وتقدم من قبل البنوك المتخصصة كالبنوك العقارية، الصناعية، الإسكان، والريفية، وغيرها. وتعتبر مخاطر هذه التسهيلات مرتفعة حالها حال مخاطر التسهيلات متوسطة الأجل، لذلك تأتي هنا أهمية الوقاية واتخاذ الإجراءات المناسبة للسيطرة على هذه المخاطر المرتفعة، ومن هذه الإجراءات الطلب من طالبي القروض

تقديم تعهد بموجبه يتعهدون بعدم ممارسة أي نشاط قد يؤثر سلبا على قدرتهم على السداد، وكذلك يتعهدون بعدم التصرف بالبيع أو الرهن للغير أو التوسع دون اخذ الموافقة من المقرض .

ثانياً: تسهيلات من حيث الضمان (Classification By Security):

تعتبر الضمانات الدرع الواقي لأموال البنوك الممنوحة كتسهيلات أو قروض، حيث تساعد هذه الضمانات الجهات المقرضة على استعادة حقوقها (أموالها المقترضة) والتقليل من الخسائر عند تعثر المتعامل وتوقفه عن السداد بموعد الاستحقاق، هذا وتقسم التسهيلات الائتمانية طبقاً للضمان إلى قسمين (ارشيد، وجودة، 1999):-

أ.تسهيلات ائتمانية ممنوحة بضمان (Secured Credit Facilities):

يمنح هذا النوع من التسهيلات بعد تقديم طالب القرض ضمان معين وذلك للتأكيد على سداد المقترض قيمة القرض حين استحقاقه في الظروف العادية، وهذه الضمانات أو الأموال سواء أكانت منقولة أو غير منقولة يستطيع البنك قانونياً التصرف بها في حال تعذر السداد من قبل المقترض، ومن هذه الضمانات: ضمانات نقدية، ضمانات عقارية، ضمانات رهن أو أوراق مالية كالأسهم والسندات، ضمانات رهن بضائع، ورهن سيارات وغيرها.

ب. تسهيلات ائتمانية ممنوحة من غير ضمان (Unsecured Credit Facilities): تمنح هذه التسهيلات بضمانة توقيع المتعامل نفسه، ويؤخذ بعين الاعتبار هنا المركز المالي للعميل وسمعته الجيدة، وسلامة الأعمال التي يقوم بها، وقيامه

بتسديد التزاماته في المواعيد المحددة باستمرار. أما بالنسبة لمدى قوة الضمانات، فقد اختلفت وجهات النظر حولها، فمنهم من يـرى أن سمعة العميل هي الأقوى كضمان ومنهم من يرى أن الضـمان العيني هو الأقوى، ومنهم من لا يعطي أهمية كبيرة للضمان إذا ما قورنت بعناصر منح القروض الأخرى كـرأس المـال والـدخل والوضع الاقتصادي.

ثالثاً: تسهيلات ممنوحة وفقاً لعدد البنوك المقرضة:

تمنح التسهيلات الائتمانية إما من قبل بنك واحد أو من قبل عدد من البنوك تشترك جميعها في قرض واحد بنفس الشروط وتشترك كلهـا بنفس العوائد كل حسب النسبة التي يُشارك بها في القرض، وتسـمى هذه القروض بقروض التجمعات البنكية (Syndicated Loans)، التي عادةً ما تكون قروض كبيرة لتمويل مشاريع ضخمة لمـدة طويلـة. إضافة إلى أن درجة المخاطرة في هـذه القـروض أيضـا مرتفعـة وتتوزع على البنوك المشاركة للتقليل من درجـة المخـاطرة علـى مستوى البنك الواحد.

رابعاً: تسـهيلات ائتمانيـة حسـب الغـرض أو الغايـة مـن التمويـل (Classification By Purpose) (الزبيدي،2002):

هناك تسهيلات مقدمة من أجل تمويل جزء من رأس المال لمشروع معين، أو من أجل توفير السيولة اللازمة لتوفير بعـض الاحتياجـات المطلوبة للمشروع، كما يوجد تمويل من اجل الإنفاق الاستثماري في حالة الرغبة في زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع أو التطوير.

خامساً: تسهيلات ائتمانية وفقاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة(ملحم،2002):

من التقسيمات القطاعية للائتمان المصرفي وفقاً للنشاط الاقتصادي ( قطاع الزراعة، قطاع الخدمات، قطاع التعدين، قطاع الصناعة، وقطاع الإنشاءات). وفي تقسيم آخر يوجد نوعان من التسهيلات الائتمانية هما ائتمان مقدم للقطاع الخاص (قطاع الأعمال) وآخر مقدم للقطاع العام (القطاع الحكومي). وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على تقسيم التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي.

سادساً: تسهيلات ائتمانية وفقاً لنوع العملة المستخدمة في التمويل(الزبيدي،2002):

تمنح هذه التسهيلات الائتمانية إما بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن منح تسهيلات ائتمانية بعملات أجنبية يكون ضمن شروط وقيود معينة لما لهذا النوع من التسهيلات أثر مباشر على حجم الكتلة النقدية من العملات الأجنبية في البنوك التجارية.

سابعاً: التسهيلات الائتمانية وفقا لطبيعتها كمباشرة وغير مباشرة (حمود، 1993):

أ. التسهيلات المباشرة، يعتبر هذا النوع من التسهيلات الائتمانية دعما مباشرا للمتعامل لتمويل حاجاته المختلفة، وتحتوي هذه التسهيلات المباشرة على الأنواع التالية:

1. حساب الجاري مدين، يعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعا في الأردن، ويمكن أن يكون هذا الحساب دائن أو مدين بين طرفي الاتفاق (البنك وصاحب الحساب)، ويتفق عادة على تحديد سقف أعلى للحساب الجاري مدين يكون فيه العميل (صاحب الحساب) مدين تجاه البنك. ومن الناحية العملية فإن الجاري مدين ينتقل من تسهيل قصير

الأجل يمنح من اجل تمويل الاحتياجات الطارئة للعميل (صاحب الحساب) وينتهي بانتهاء الغرض منه إلى تمويل طويل الأجل، حيث يتم تجديد الحساب الجاري مدين عند الاستحقاق دورياً.

2. القروض النقدية، يمنح عادةً هذا النوع من القروض نقداً إلى أصحاب الدخل المحدود، ويعتبر من ابسط أنواع التسهيلات الائتمانية. هذا وتحسب الفائدة عليه من تاريخ تقديمه للعميل، كما ويسدد هذا القرض على أقساط محددة إلا انه يختلف عن الجاري مدين بأن عمليات السحب والإيداع من الجاري مدين متكررة ومستمرة حسب الحاجة على خلاف ذلك بالنسبة للقروض النقدية(هندي، 1996).

3. خصم الأوراق التجارية، يتم هذا النوع من التسهيلات المباشرة عن طريق خصم الكمبيالات قبل استحقاقها سواء التجارية منها الناتجة عن عمليات البيع الآجل أو عن طريق خصم الكمبيالات البنكية المحررة لأمر البنك والتي تكون على شكل سلف للموظفين.

ب. التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، يقدم هذا النوع من التسهيلات من خلال ضمان البنك للعميل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه، بمعنى آخر، إن هذا النوع من التسهيلات يتمثل في عدم تقديم مبلغ مالي مباشر للعميل، وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله. وتنقسم هذه التسهيلات غير المباشرة إلى الأنواع التالية :

1. الاعتمادات المستندية (Letters OF Credit (L/C))، يقوم البنك هنا بكفالة العميل بدفع قيمة الاعتماد وفقا للشروط الواردة في الاعتماد، وتعتبر هذه العملية وسيلة دفع مضمونة تضمن حقوق كل من المستورد والمصدر، حيث يقوم البنك فاتح الاعتماد بناءً على طلب وتعليمات العميل بدفع قيمة الاعتماد للمستفيد مقابل تقديم المستندات

المنصوص عليها والمطابقة للشروط (شـروط الاعتمـاد). وسـميت الاعتمادات المستندية بهذا الاسم لان تنفيذها مرتبط مباشـرة بتقـديم مستندات معينة. وتشير كثرة الاعتمادات المستندية إلى الـدور الـذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية (حسن، 1999، ص13). وتتكون أطراف الاعتماد المستندي من المستورد (فـاتح الاعتمـاد)، المصدر (المستفيد)، مصدر الاعتماد (البنك فـاتح الاعتمـاد)، مُبلـغ الاعتماد(البنك)، ودافع قيمة الاعتماد (البنك المعزز للاعتماد) حيـث يطلب البنك فاتح الاعتماد من البنك المراسل إضافة تعزيـزه علـى الاعتماد وإذا ما تم ذلك فان البنك المراسل يقوم بتبليغ الاعتماد إلـى المستفيد ويعلمه بأنه يضيف تعزيزه ويؤكد صحة ما ورد في الاعتماد (الراوي، 2001).

2. الكفالات الصادرة (كفالات العطاءات)، يلتزم البنك من خلال هذا النوع من التسهيلات بتنفيذ الالتزامات المادية المترتبة على طالـب الكفالـة (العميل) في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) لضمان التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفاءه بالتزامه تجاه المستفيد. وتنقسم الكفـالات الصـادرة إلـى الأنـواع التاليـة ( الراوي، 2001):

أ. الكفالات الابتدائية أو كفالات الدخول في العطاءات، هذه الكفالـة تؤكد اشتراك العميل أو طالبها في العطاء وتـدل علـى جديتـه أيضا، ويكون هذا النوع من الكفالات إما مبلغاً محدداً أو نسبة من قيمة العطاء.

ب. كفالة حسن التنفيذ، يحصل هنا العميل على هذا النوع من الكفالات من البنوك لتقديمها لجهة العطاء وذلك من أجل ضمان القيام بالمشـــروع المطلوب.

ج. كفالة الدفعة المقدمة (النجـار، 1997)، حيث أن أعمال المقاولات بشكل عام تتطلب دفعات مقدمة على لإنجاز العمل المطلوب، ولكن عــادة مــا يطلب صاحب المشروع كفالات من المقاول قبل دفع هــذه المبــالغ لضمان إنجاز المشروع، حيث يقوم المقاول بطلب هذا النــوع مــن الكفالات من لبنك التجاري.

## تطور التسهيلات الائتمانية في الأردن:

توسعت البنوك المرخصة في الأردن في منح التسهيلات الائتمانيــة بشكل كبير، وبالنظر إلى الجدول رقم (1) يتبين انه ارتفع حجم التسهيلات المقدمة من قبل هذه البنوك من 45.5 مليون دينار عام 1970 إلــى 5364 مليون دينار عام 2000 وذلك بالأسعار الجارية وبمعدل نمو مقداره 16.6% سنوياً. أما بالأسعار الثابتة فكانت هذه التسهيلات عام1970 حوالي 267.6 مليون دينار، ارتفعت إلى أن وصلت إلى 3586 مليون دينار عام 2000 أي بمعدل نمو سنوي مقداره 8.7%. فخلال فترة السبعينيات تميــزت بعــض السنوات بمعدلات نمو مرتفعة لهذه التسهيلات، فقد نمت هذه التســهيلات بحــوالي 37.5 % و49.1% و63.5% و17.8% و36.4% و39.7% خــلال السنوات 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979 على التوالي.

## الجدول رقم (1)

## تطور الائتمان المصرفي خلال الفترة (1970-2000)

| السنة | الائتمان المصرفي (بالمليون دينار) | | معدل النمو في الائتمان المصرفي (%) | |
|---|---|---|---|---|
| | بالأسعار الجارية | بالأسعار الثابتة* | بالأسعار الجارية | بالأسعار الثابتة |
| 1970 | 45.5 | 267.6 | - | - |
| 1971 | 46.9 | 263.5 | 3.077 | -1.560 |
| 1972 | 50.6 | 263.5 | 7.889 | 0.022 |
| 1973 | 61.8 | 288.8 | 22.130 | 9.579 |
| 1974 | 85 | 333.3 | 37.540 | 15.430 |
| 1975 | 126.7 | 443 | 49.060 | 32.900 |
| 1976 | 207.1 | 651.3 | 63.460 | 47.010 |
| 1977 | 244 | 668.5 | 17.820 | 2.646 |
| 1978 | 332.8 | 853.3 | 36.390 | 27.650 |
| 1979 | 465.1 | 1043 | 39.750 | 22.210 |
| 1980 | 563.9 | 1139 | 21.240 | 9.241 |
| 1981 | 721.3 | 1353 | 27.910 | 18.790 |
| 1982 | 887.2 | 1548 | 23.000 | 14.410 |
| 1983 | 1031 | 1713 | 16.210 | 10.610 |
| 1984 | 1185 | 1896 | 14.940 | 10.710 |
| 1985 | 1274 | 1981 | 7.511 | 4.501 |
| 1986 | 1395 | 2170 | 9.498 | 9.498 |
| 1987 | 1513 | 2353 | 8.459 | 8.459 |
| 1988 | 1634 | 2385 | 7.997 | 1.376 |
| 1989 | 1729 | 2008 | 5.814 | -15.800 |
| 1990 | 1864 | 1864 | 7.808 | -7.180 |
| 1991 | 1966 | 1817 | 5.472 | -2.520 |
| 1992 | 2218 | 1972 | 12.820 | 8.506 |
| 1993 | 2741 | 2327 | 23.580 | 18.020 |
| 1994 | 3248 | 2662 | 18.500 | 14.420 |
| 1995 | 3706 | 3008 | 14.100 | 12.990 |
| 1996 | 4418 | 3367 | 19.210 | 11.940 |
| 1997 | 4502 | 3332 | 1.901 | -1.040 |
| 1998 | 4823 | 3418 | 7.130 | 2.575 |
| 1999 | 5048 | 3474 | 4.665 | 1.640 |
| 2000 | 5364 | 3586 | 6.260 | 3.206 |

المصدر : البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

*ملحوظة: سنة الأساس هي سنة 1990

أما خلال فترة الثمانينات التي تميزت بركود اقتصادي، فقد نمت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية بمعدلات بطيئة في بعض السنوات، فخلال السنوات 1985، 1986، 1987، 1988، 1989، 1990، 1991، نمت هذه التسهيلات بالنسب 7.5%، 9.5%، 8.5%، 8%، 5.8%، 7.8% و5.5% على التوالي.

أما خلال فترة التسعينات فقد نمت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية بمعدلات أفضل وبالنسب 12.8%، 23.6%، 18.5%، 14.1%، 19.2% خلال السنوات 1992، 1993، 1994، 1995، و1996 على التوالي. ويلاحظ أن سنة 1997 شهدت اقل نسبة نمو للتسهيلات الائتمانية وبنسبة 1.9% والتي تلتها أيضا نسب نمو منخفضة 7.1%، 4.7%، 6.3%، للسنوات 1998، 1999، و2000 على التوالي.

ويلاحظ أن الاتجاه العام لحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة هو الارتفاع، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة عوامل منها :

1. زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية وخاصة أن الحكومة الأردنية تُحدث التشريعات والقوانين باستمرار لكي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار.
2. ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك المرخصة والذي ربما يعود إلى الاستقرار العسكري والاستقرار السياسي في الأردن مقارنة مع الدول المجاورة وخاصة فلسطين.

وعند تقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات زمنية قصيرة متشابهة من حيث الظروف الاقتصادية هي (1970-1972)، (1973-1982)، (1983-1987)، و(1988-2000). حيث تمثل الفترة الأولى

(1970-1972) فترة امتداد للحروب العربية الإسرائيلية والأحداث الداخلية في الأردن، والفترة الثانية (1973-1982) تمثل أفضل فترة للانتعاش الاقتصادي في تاريخ الأردن، والفترة الثالثة (1983-1987) تمثل فترة بدايات ظهور الركود الاقتصادي وتباطؤ المساعدات العربية للأردن بسبب تراجع عائدات النفط للدول العربية المصدرة للنفط. أما الفترة الرابعة (1988-2000) فإنها تمثل فترة انفجار المديونية الخارجية الأردنية، وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني، وتبني الحكومة الأردنية لبرامج متعاقبة للتصحيح الاقتصادي، والحصار الاقتصادي على العراق، ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل (ملاوي والطيان، 2003). فمن خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح معدلات النمو في الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الأردني ككل وعلى مستوى كل قطاع اقتصادي على انفراد خلال الفترات الزمنية المبينة سابقاً يظهر أن هنالك ارتفاع في معدلات النمو في الائتمان المصرفي ككل والموجه للقطاعات الاقتصادية، وفي الناتج المحلي الإجمالي وحصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الانتعاش الاقتصادي (1973-1982)، والذي يؤكد على مدى الارتباط بين هذين المتغيرين حيث إن ارتفاع معدلات النمو في الائتمان المصرفي تفسر ارتفاع معدلات النمو في الناتج

## الجدول رقم (2)

## معدلات نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن وحصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-1970)

| القطاع / الفترة | قطاع الزراعة (%) | | قطاع الصناعة (%) | | قطاع الإنشاءات (%) | | قطاع الخدمات (%) | | الاقتصاد الأردني ككل (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | NCRA | NGDPA | NCRI | NGDPI | NCRB | NGDPB | NCRS | NGDPS | NCR | NGDP |
| 1972-1970 | 10.0 | 12.1 | 0 | 5.4 | -1.5 | 18.1 | 5.8 | 5.9 | 3.6 | 7.2 |
| 1982-1973 | 28.5 | 14.0 | 33.4 | 20.9 | 34.4 | 20.9 | 29.8 | 17.6 | 30.5 | 18.2 |
| 1987-1983 | 9.3 | 4.6 | 9.7 | 4 | 5.7 | -8.3 | 8.4 | 4.3 | 7.9 | 3.1 |
| 2000-1988 | 7.9 | -1.08 | 10.2 | 9.6 | 5.4 | 4.6 | 8.58 | 8.3 | 10.4 | 8.0 |
| المعدل | 18.8 | 5.1 | 48.2 | 12.3 | 14.4 | 10.0 | 16.0 | 11.1 | 16.6 | 11.1 |

**المصدر : تم احتساب هذه النسب بالاعتماد على الأرقام الصادرة عن البنك المركزي الأردني.**

ملاحظة: NCR: معدل النمو في الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن للاقتصاد الأردني ككل.

NCRA: معدل النمو في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة.

NCRI: معدل النمو في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة.

NCRB: معدل النمو في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الإنشاءات.

NCRS: معدل النمو في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات.

NGDP: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

NGDPA: معدل النمو في حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي.

NGDPI: معدل النمو في حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

NGDPB: معدل النمو في حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي.

NGDPS: معدل النمو في حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي.

المحلي الإجمالي سواء على مستوى الاقتصاد الأردني ككل أو على المستوى القطاعي. هذا وقد تلت فترة الانتعاش الاقتصادي (1973-1982)، فترة بداية الركود والتي انخفضت معدلات نمو الائتمان المصرفي فيها بالرغم من أنها حافظت على مستوى مرتفع نسبياً مقارنةً مع الفترة الأولى (1970-1972)، حيث كانت معدلات النمو منخفضة في الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الأردني ككل أو على المستوى القطاعي. وأماً في الفترة الآخيرة (1988-2000)، فقد كانت معدلات النمو متفاوتة ما بين القطاعات مع ارتفاع نسبي على مستوى الاقتصاد الأردني ككل في معدلات نمو كل من الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي.

**التوجهات القطاعية للسياسة الائتمانية المصرفية في الأردن:**

إن نوعية وهيكلة القروض في أي بنك هي انعكاس للسياسة الائتمانية، وتشمل هذه السياسة أولوية الإقراض وتحديد الإجراءات ووسائل مراقبة النشاط الإقراضي، كما أن هذه السياسة يجب أن تكون مكتوبة وموثقة وذلك للتأكد من أن سياسة البنك واضحة المعالم ومفهومه لكل المهتمين وأصحاب العلاقة. وتهدف السياسة الائتمانية للبنوك التجارية إلى وضع خطة عمل تُمكنها من تحقيق أقصى أرباح وتقليل مخاطر الائتمان. وتتأثر السياسة الائتمانية بالسياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي الأردني بصورة واضحة. ومن خلال توزيع القروض على القطاعات يمكن تحليل اتجاهات السياسة الائتمانية للبنوك وإعطاء فكرة واضحة عنها، حيث أن من أهم ما يؤثر على تمويل البنوك للقطاعات الاقتصادية هو الاتجاه العام للاقتصاد، ومدى توفر أسواق قادرة على امتصاص منتجات ذلك الاقتصاد.

ويمكن إستعراض التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن من خلال الجدولين رقم (3) ورقم (4)، اللذان يبينان توزيع التسهيلات الائتمانيـــة علـــى القطاعـــات الاقتصـــادية بالمليون دينار والحصة النسبية لكل قطاع اقتصادي من هـــذه التســـهيلات على التوالي. حيث يتضح وبشكل جلي ارتفاع حصـــة قطـــاع الخـــدمات مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يستحوذ هذا القطـــاع على أكثر من (60%) من هذه التسهيلات خلال معظم ســنوات الدراســـة، وربما يعود ذلك إلى أن هذا القطاع بطبيعته يحتاج لقروض قصيرة الأجل، كما أن المخاطرة في هذا القطاع عادة ما تكون قليلة جداً. وعلى النقـــيض من ذلك يلاحظ انخفاض حصة قطاع الزراعة من هذه التسهيلات، حيث لا تتجاوز حصته (4%) من إجمالي هذه التسهيلات خلال ســـنوات الدراســـة (ماعدا سنة 1974)، وربما يعود ذلك إلى عدم رغبة البنوك التجارية فـــي تقديم تسهيلات ائتمانية لقطاع يتضمن المخـــاطرة بطبيعتـــه وخاصـــة أن المنتجات الزراعية في الأردن لازالت تعتمد بشكل كبير على مياه الأمطار التي تتذبذب كمياتها من سنة لأخرى وعلى الأساليب البدائية في الزراعة. أما في ما يتعلق بقطاع الصناعة، فيلاحظ أن حصته من هذه التسهيلات لا تتجاوز (20%) في جميع سنوات الدراسة، وربما يعود ذلك إلى أن قطـــاع الصناعة يحتاج بطبيعته إلى قروض طويلة الأجل مما يجعلها تحتوي على نوع من المخاطرة مما يؤثر سلبياً على رغبة البنوك التجارية في منح مثل هذه القروض. وآخيراً فيما يتعلق بقطاع الإنشاءات، فيُلاحظ أن حصته من هذه التسهيلات لم تكن بالمقدار المتوقع، وخصوصـــاً أن هـــذا القطـــاع لا يحتوي على مخاطرة كبيرة كما هو الحال في قطاعي الزراعة والصناعة،

## الجدول رقم (3)

## توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك التجارية في الأردن على القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (1970-2000)

مليون دينار

| السنة | المجموع | قطاع الزراعة | قطاع الصناعة والتعدين | قطاع الإنشاءات | قطاع الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 45.5 | 0.6 | 4.7 | 11.2 | 29 |
| 1971 | 46.9 | 0.8 | 4.6 | 10.5 | 31 |
| 1972 | 50.6 | 0.8 | 4.7 | 10.7 | 34.4 |
| 1973 | 61.8 | 2 | 6.3 | 14.4 | 39.1 |
| 1974 | 85 | 3.8 | 10.5 | 19.5 | 51.2 |
| 1975 | 132.7 | 3.6 | 15.2 | 37.5 | 76.4 |
| 1976 | 207.1 | 5.2 | 22.1 | 50 | 129.8 |
| 1977 | 244 | 8.3 | 26.8 | 65.8 | 143.1 |
| 1978 | 332.9 | 12.7 | 38.3 | 100.7 | 181.2 |
| 1979 | 465.1 | 17.4 | 60.5 | 151 | 236.2 |
| 1980 | 563.9 | 17.2 | 73.1 | 180.8 | 292.8 |
| 1981 | 719.3 | 19.4 | 87.2 | 201 | 411.7 |
| 1982 | 887.2 | 24.6 | 112.6 | 216.8 | 533.2 |
| 1983 | 1031 | 25.6 | 138.9 | 271.3 | 595.1 |
| 1984 | 1185 | 25.6 | 169.8 | 324 | 665.4 |
| 1985 | 1274 | 26.3 | 189.3 | 331.6 | 727.2 |
| 1986 | 1395 | 32.7 | 221 | 353.7 | 788 |
| 1987 | 1513 | 40 | 220.7 | 358.2 | 894.1 |
| 1988 | 1634 | 47.1 | 221.5 | 374.5 | 990.9 |
| 1989 | 1719 | 47.4 | 229 | 399.1 | 1044 |
| 1990 | 1864 | 53.7 | 236.9 | 422.7 | 1150 |
| 1991 | 1966 | 49.8 | 250.5 | 436.3 | 1229 |
| 1992 | 2218 | 54.4 | 285.8 | 463.2 | 1415 |
| 1993 | 2741 | 65.4 | 385.8 | 458.1 | 1832 |
| 1994 | 3248 | 75.5 | 471.6 | 687 | 2015 |
| 1995 | 3706 | 75.7 | 548.3 | 757.4 | 2325 |
| 1996 | 4418 | 79.5 | 610.6 | 777.8 | 2950 |
| 1997 | 4502 | 93.3 | 590.5 | 775.2 | 3043 |
| 1998 | 4285 | 115.3 | 701.8 | 791.4 | 2677 |
| 1999 | 4466 | 117.3 | 766.2 | 758.7 | 2824 |
| 2000 | 4547 | 128 | 784.1 | 744.9 | 2890 |

المصدر : البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

## الجدول رقم (4)

## التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك التجارية في الأردن على القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (1970-2000)

(نسبة مؤية)

| السنة | قطاع الزراعة % | قطاع الصناعة% | قطاع الإنشاءات% | قطاع الخدمات% | المجموع % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 1.319 | 10.33 | 24.62 | 63.74 | 100 |
| 1971 | 1.706 | 9.808 | 22.39 | 66.1 | 100 |
| 1972 | 1.581 | 9.289 | 21.15 | 67.98 | 100 |
| 1973 | 3.236 | 10.19 | 23.3 | 63.27 | 100 |
| 1974 | 4.471 | 12.35 | 22.94 | 60.24 | 100 |
| 1975 | 2.713 | 11.45 | 28.26 | 57.57 | 100 |
| 1976 | 2.511 | 10.67 | 24.14 | 62.68 | 100 |
| 1977 | 3.402 | 10.98 | 26.97 | 58.65 | 100 |
| 1978 | 3.815 | 11.5 | 30.25 | 54.43 | 100 |
| 1979 | 3.741 | 13.01 | 32.47 | 50.78 | 100 |
| 1980 | 3.05 | 12.96 | 32.06 | 51.92 | 100 |
| 1981 | 2.697 | 12.12 | 27.94 | 57.24 | 100 |
| 1982 | 2.773 | 12.69 | 24.44 | 60.1 | 100 |
| 1983 | 2.483 | 13.47 | 26.31 | 57.72 | 100 |
| 1984 | 2.16 | 14.33 | 27.34 | 56.15 | 100 |
| 1985 | 2.064 | 14.86 | 26.03 | 57.08 | 100 |
| 1986 | 2.344 | 15.84 | 25.35 | 56.49 | 100 |
| 1987 | 2.644 | 14.59 | 23.67 | 59.09 | 100 |
| 1988 | 2.882 | 13.56 | 22.92 | 60.64 | 100 |
| 1989 | 2.757 | 13.32 | 23.22 | 60.72 | 100 |
| 1990 | 2.881 | 12.71 | 22.68 | 61.68 | 100 |
| 1991 | 2.533 | 12.74 | 22.19 | 62.52 | 100 |
| 1992 | 2.453 | 12.89 | 20.88 | 63.79 | 100 |
| 1993 | 2.386 | 14.08 | 16.71 | 66.84 | 100 |
| 1994 | 2.325 | 14.52 | 21.15 | 62.02 | 100 |
| 1995 | 2.043 | 14.79 | 20.44 | 62.73 | 100 |
| 1996 | 1.799 | 13.82 | 17.61 | 66.77 | 100 |
| 1997 | 2.072 | 13.12 | 17.22 | 67.6 | 100 |
| 1998 | 2.691 | 16.38 | 18.47 | 62.47 | 100 |
| 1999 | 2.627 | 17.16 | 16.99 | 63.22 | 100 |
| 2000 | 2.815 | 17.24 | 16.38 | 63.55 | 100 |
| المعدل | 2.612 | 13.12 | 23.44 | 60.83 | 100 |

ملحوظة : تم احتساب هذه النسب بالاعتماد على الجدول رقم (3).

وربما يعود ذلك إلى أن هناك مؤسسات إسكانية أخرى متخصصة بتقـديم مثل هذه القروض مثل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، كما أن بنـك الإسكان قبل عام 1997 كان يعتبر من المؤسســات المتخصصــة بتقـديم قروض إسكانية ولم يكن قبل ذلك الوقت يدخل ضمن البنوك التجارية.

وعند مقارنة مدى مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن مع مقدار الائتمان الموجه لذلك القطاع يتضح من الجدولين رقم (5) ورقم (6) مايلي:

١. **الائتمان الموجة لقطاع الخدمات:**

حظي قطاع الخدمات بالنصيب الأوفر من حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية، حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من 29 مليون دينار أو ما نسبته 63.7% من إجمالي التسهيلات الممنوحـة في نهاية عام 1970 إلى 2890 مليون دينار أو ما نسبته 63.5% مـن إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2000، وبمعدل نمو سنوي بلـغ 16% خلال الفترة (1970-2000)، وقد مالت الأهمية النسبية للتمويل المقـدم لهذا القطاع إلى الانخفاض في بداية الفترة ثم أخذت بالارتفاع تدريجياً اعتباراً من عام 1982 حتى بلغت أعلى مستوى لها خلال الفترة في علم 1997 وبواقع 67.6%. وقد كانت وجهة معظم هذه الأموال إلى نشـاط التجارة العامة وخاصة التجارة الخارجية التي استأثرت بنصيب وافـر من هذه التسهيلات، هذا فضلا عن أن الأردن يعتبر بلد مستورد للمواد الأولية المطلوبة للعملية الإنتاجية.

## الجدول رقم (5)

## التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة ( 2000-1970 )

(بالمليون دينار)

| السنة | المجموع | قطاع الزراعة | قطاع الصناعة | قطاع الإنشاءات | قطاع الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 211.3 | 24.6 | 29.6 | 10.5 | 146.6 |
| 1971 | 224.8 | 30.0 | 29.9 | 9.7 | 155.2 |
| 1972 | 261.0 | 34.7 | 34.7 | 17.3 | 174.3 |
| 1973 | 284.8 | 25.0 | 42.9 | 26.1 | 190.8 |
| 1974 | 347.5 | 57.2 | 41.0 | 21.7 | 227.6 |
| 1975 | 382.2 | 30.2 | 54.0 | 36.5 | 261.5 |
| 1976 | 479.7 | 42.3 | 68.5 | 44.3 | 324.6 |
| 1977 | 580.0 | 52.5 | 86.6 | 55.3 | 385.6 |
| 1978 | 680.2 | 76.9 | 96.7 | 66.4 | 440.2 |
| 1979 | 2481 | 61.4 | 156.7 | 86.9 | 2176 |
| 1980 | 883.1 | 83.0 | 190.7 | 104.0 | 505.4 |
| 1981 | 1309.0 | 79.6 | 257.1 | 133.2 | 839.2 |
| 1982 | 1528.0 | 92.7 | 288.1 | 174.4 | 972.7 |
| 1983 | 1608.0 | 109.8 | 269.9 | 186.8 | 1042.0 |
| 1984 | 1764.0 | 97.4 | 342.6 | 185.3 | 1139.0 |
| 1985 | 1683.0 | 98.4 | 311.1 | 148.7 | 1124.0 |
| 1986 | 1821.0 | 114.3 | 306.4 | 137.5 | 1263.0 |
| 1987 | 1878.0 | 137.8 | 329 | 120.0 | 1291.0 |
| 1988 | 1947.0 | 134.5 | 330.0 | 112.9 | 1369.0 |
| 1989 | 2110.0 | 139.8 | 461.9 | 101.5 | 1406.0 |
| 1990 | 2325.0 | 187.8 | 548.0 | 105.6 | 1483.0 |
| 1991 | 2506.0 | 213.5 | 530.6 | 125.7 | 1636.0 |
| 1992 | 2861.0 | 246.9 | 603.4 | 215.3 | 1795.0 |
| 1993 | 3215.0 | 193.3 | 612.9 | 283.7 | 2125.0 |
| 1994 | 3529.0 | 203.0 | 688.0 | 303.6 | 2335.0 |
| 1995 | 4088.0 | 173.7 | 862.4 | 300.1 | 2752.0 |
| 1996 | 4219.0 | 158.6 | 831.6 | 254.8 | 2974.0 |
| 1997 | 4511.0 | 148.3 | 893.2 | 240.5 | 3229.0 |
| 1998 | 4821.0 | 144.7 | 1033.0 | 214.6 | 3428.0 |
| 1999 | 4936.0 | 115.9 | 1050.0 | 207.1 | 3563.0 |
| 2000 | 5302.0 | 116.7 | 1090.0 | 203.9 | 3891.0 |

المصدر : البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

## الجدول رقم (6)

**التوزيع القطاعي النسبي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة( 1970-2000 )**

(نسب مئوية)

| السنة | قطاع الزراعة | قطاع الصناعة | قطاع الإنشاءات | قطاع الخدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 11.640 | 14.01 | 4.969 | 69.38 | 100 |
| 1971 | 13.350 | 13.30 | 4.315 | 69.04 | 100 |
| 1972 | 13.300 | 13.30 | 6.628 | 66.78 | 100 |
| 1973 | 8.778 | 15.06 | 9.164 | 66.99 | 100 |
| 1974 | 16.460 | 11.80 | 6.245 | 65.50 | 100 |
| 1975 | 7.902 | 14.13 | 9.550 | 68.42 | 100 |
| 1976 | 8.818 | 14.28 | 9.235 | 67.67 | 100 |
| 1977 | 9.052 | 14.93 | 9.534 | 66.48 | 100 |
| 1978 | 11.310 | 14.22 | 9.762 | 64.72 | 100 |
| 1979 | 2.475 | 6.317 | 3.503 | 87.70 | 100 |
| 1980 | 9.399 | 21.59 | 11.780 | 57.23 | 100 |
| 1981 | 6.081 | 19.64 | 10.170 | 64.11 | 100 |
| 1982 | 6.067 | 18.86 | 11.410 | 63.66 | 100 |
| 1983 | 6.827 | 16.78 | 11.610 | 64.78 | 100 |
| 1984 | 5.521 | 19.42 | 10.500 | 64.56 | 100 |
| 1985 | 5.848 | 18.49 | 8.838 | 66.82 | 100 |
| 1986 | 6.277 | 16.83 | 7.552 | 69.34 | 100 |
| 1987 | 7.338 | 17.52 | 6.390 | 68.75 | 100 |
| 1988 | 6.909 | 16.95 | 5.800 | 70.34 | 100 |
| 1989 | 6.627 | 21.90 | 4.811 | 66.67 | 100 |
| 1990 | 8.079 | 23.57 | 4.543 | 63.80 | 100 |
| 1991 | 8.521 | 21.18 | 5.017 | 65.29 | 100 |
| 1992 | 8.630 | 21.09 | 7.526 | 62.75 | 100 |
| 1993 | 6.013 | 19.07 | 8.825 | 66.1 | 100 |
| 1994 | 5.752 | 19.49 | 8.602 | 66.15 | 100 |
| 1995 | 4.249 | 21.09 | 7.340 | 67.32 | 100 |
| 1996 | 3.759 | 19.71 | 6.039 | 70.49 | 100 |
| 1997 | 3.288 | 19.80 | 5.331 | 71.58 | 100 |
| 1998 | 3.002 | 21.43 | 4.452 | 71.12 | 100 |
| 1999 | 2.348 | 21.27 | 4.195 | 72.19 | 100 |
| 2000 | 2.201 | 20.57 | 3.846 | 73.38 | 100 |

**ملحوظة** : تم احتساب هذه النسب بالاعتماد على الجدول رقم (5).

ومع ذلك فإن البنوك المحلية تقوم بدور كبير في تمويل قطاع الصناعة وتعتقد أن التمويل المقدم منها لهذا القطاع أعلى من المبالغ الواردة في الإحصائيات المنشورة (الهنداوي،2001).

**٤. الائتمان الموجة لقطاع الزراعة:**

بالنسبة للقطاع الزراعي فان حصته النسبية من التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك التجارية في الأردن تتراوح في حدود منخفضة، حيث بلغت أعلى مستوى لها في نهاية عام 1974 وبواقع 4.5%، في حين كانت في أدنى مستوى بواقع 1.3% عام 1970، وربما يعود انخفاض هذه الحصة النسبية إلى محدودية العوائد في هذا القطاع من جهة والى ارتفاع نسبة المخاطرة لاعتماد الإنتاج الزراعي على الطرق البدائية وعلى مياه الأمطار بشكل رئيسي من جهة أخرى. وقد انعكست هذه الحالة على مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت من 11.6% عام 1970 إلى 2.2% عام 2000 وهو اقل مستوى لها خلال فترة الدراسة وذلك كما يظهر من الجدول رقم (6). وتعتبر هذه النسبة متدنية نسبياً إذا ما قورنت بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن الملاحظ أنه خلال فترة الدراسة كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تتضاءل نسبياً بينما كانت مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي تنمو باطراد. ولم تُحل هذه المشكلة في قطاع الزراعة بالرغم من وجود مؤسسات متخصصة للإقراض الزراعي مثل مؤسسة الإقراض الزراعي والمنظمات التعاونية وبنك التعاون سابقاً.

# الفصل الرابع

# عرض النتائج

## الجانب التطبيقي لأثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني

### نموذج الدراسة

نظراً لان العديد من الدراسات السابقة التي تعرضت لأثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني قد تناولت جوانب مختلفة من التأثيرات وطرق مختلفة من التحليل، وكذلك الفكر الاقتصادي الذي يدعم وجود تأثير إيجابي للائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي، فقد تم اختيار متغيرين فقط في هذه الدراسة هما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي (CR). ومما يجدر ذكره بأنه قد تم إستخدام هذين المتغيرين في دراسات أخرى على المستوى الكلي للاقتصاد وعلى المستوى القطاعي ولكن باستخدام طريقة المربعات الصغرى مثل دراسة ملحم (2002). بينما كان النموذج المستخدم في هذه الدراسة هو نموذج VAR. وبالطبع لا يوجد متغيرات خارجية (Exogenous Variables) في نموذج VAR، حيث تُعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية (Endogenous Variables). حيث تم الربط بين متغيري الدراسة على شكل نموذج مبسط خالٍ من التعقيدات في نموذج (VAR) (Vector Autoregression) وذلك كما يلي:-

$$Y_{t,j} = [\ GDP_{t,j} \quad CR_{t,j}\ ]'$$
$$Y_{t,j} = A_1 Y_{t-1,j} + A_2 Y_{t-2,j} + \ldots + A_p Y_{t-p,j} + \epsilon_t$$

حيث ($A_i$) تمثل مصفوفة المعاملات وأبعادها KxK، وK عدد المتغيرات في النموذج، ($\epsilon$) مصفوفة الخطأ العشوائي حيث $E(\epsilon)=0$، p عدد فترات التباطؤ الزمني، (t) الزمن، و (j) القطاع الاقتصادي. وقد تم تقسيم الاقتصاد الأردني إلى أربعة قطاعات رئيسية هي: الصناعة والتعدين، الخدمات، الإنشاءات، والزراعة، ومما يجدر ذكره أن هناك دراسات عديدة اعتمدت مثل هذا التقسيم كدراسة ملاوي (1989).

ويعتبر نموذج VAR من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة. وكل مايلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط.

وللحصول على نتائج هذا النموذج تم الاستعانة بالرزمة الإحصائية(RATS) (Regression of Time Series Analysis) لإجراء التحليل القياسي، وذلك من خلال إجراء الاختبارات التالية :

**1. اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات الدراسة (The Unit Root Test):**

معظم الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلاسل زمنية تفترض عادة أن هذه السلاسل مستقرة أو ساكنة (Stationary) مع مرور الزمن.

وصفة الاستقرار أو السكون للسلسلة الزمنية ($Y_t$) تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية مثل:-

أ. القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية ($Y_t$) هي قيمة ثابتة، أي أن $E(Y_t) = \mu_y$.

ب. تباين السلسلة الزمنية ($Y_t$) هو قيمة ثابتة، أي أن $var(Y_t) = E(Y_t - \mu_y)^2 = \sigma^2 y$.

ج. التباين المشترك للسلسلة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن فقط أي أن $\gamma_k = E[(Y_t - \mu_y)(Y_{t+k} - \mu_y)]$ .

وفي حالة غياب صفة الاستقرارية (Stationarity) فإن الانحدار الذي يتم الحصول علية بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالباً زائفاً (Spurious) بالرغم من احتمالية الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد ($R^2$). ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه (Trend)، الذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة. ومن أكثر الاختبارات استخداماً لإختبار استقرارية المتغيرات اختبار ديكي – فولر(Dickey–Fuller). ولإختبار فيما إذا كانت السلسلة الزمنية ($Y_t$) مستقرة أم لا؛ يتم افتراض النموذج التالي :

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + U_t$$

ومن ثم يتم إيجاد قيمة ديكي– فولر المحسوبة حسب العلاقة التالية $\tau = n(\hat{\rho} - 1)$، حيث (n) عدد المشاهدات. وبعد ذلك يتم مقارنة هذه القيمة مع القيمة الجدولية. فإذا كانت ($\tau$) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) اكبر من الجدولية فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية، وبذلك تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة. أما إذا كان العكس فان السلسلة الزمنية تعتبر غير مستقرة.

**2. اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag-Length):**

لإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم عادة الاعتماد على بعض المعايير المستخدمة عالمياً والتي من أهمها:-

أ. طريقة أكايك (AIC) (Akaike Information Criterion)

تعتمد هذه الطريقة بشكل أساسي على اختبار ما يسمى بـ (Likelihood Ratio Test)، من خلال المعادلة التالية:

$$L= CONSTANT + n/2Log|\Omega^{-1}|$$

حيث n عدد المشاهدات، و$\Omega$ مصفوفة التباين والتباين المشترك للبواقي من معادلات نموذج VAR، ويخضع هذا الاختبار إلى توزيع كاي تربيع $X^2$. وبعد ذلك يتم اختيار عدد فترات التباطؤ المناسبة التي تعطي اقل قيمة لـ (AIC).

ب. طريقة سشيوارتز(SBC)(Schwartz's Criterion)

وهو اختبار أخر شائع الاستعمال لاختيار عدد فترات التباطؤ الزمني، ويعتمد أيضا على قيمة (Likelihood Ratio Test) من خلال المعادلة التالية:

$$SBC(m) = n Log|\Omega^{-1}| + m Ln(n)$$

حيث n عدد المشاهدات و m عدد المعلمات المقدرة، $\Omega$ كما ذكرت في طريقة اكايك أعلاه. وكما في الاختبار السابق يتم اختيار العدد الأمثل لعدد فترات التباطؤ الزمني التي تعطي اقل قيمة لـ (SBC).

**3. اختبار السببية (The Causality Test):**

تُعرف السببية في حالة وجود متغيرين X و Y على أنها ( المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X يملك طاقة تنبؤيه

إضافية على المتغير Y عند إضافة التباطؤ الزمني للمتغير X إلى التباطؤ الزمني لقيم Y نفسه). ولتحديد اتجاه السببية يتم عـــادة اســـتخدام اختبـــار جرينجر للسببية ( Granger Causality test).

وفي نموذج هذه الدراسة التالي :

$$Y_{t,j} = [GDP_{t,j} \quad CR_{t,j}]^{/}$$

لمعرفة فيما إذا كان CR يسبب GDP يتم تقدير المعادلة التالية:-

$$GDP_{t,j} = \sum_{i=1}^{P}\alpha_i GDP_{t-i,j} + \sum_{i=1}^{P}\beta_i CR_{t-i,j} + U_t$$

حيث تكون الفرضية الصفرية

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 .... = \beta_P = 0$$

بينما تكون الفرضية البديلة

$$H_1: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, .... , \beta_P \neq 0$$

فإذا لم ترفض الفرضية الصفرية فإن CR لا يسبب GDP. ولاختبار هذه الفرضية الصفرية من الممكن إستخدام اختبـــار F والـــذي يحســـب كالتالي:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_{UR}) / q}{RSS_{UR} / (n-m)} \sim\sim\sim F_{q,(n-m)}$$

حيث(RSS) مجموع مربعات الانحرافات غيـــر المفســـرة، (q) عـــدد المعلمات التي يتم تقييدها في الفرضية الصفرية، (m) عدد المعلمات فـــي الفرضـــية البديلـــة، (n)عـــدد المشـــاهدات، (UR) الانحـــدار غيـــر المقيـــــد(Unrestricted Regression)، (R) الانحــــــدار المقيــــــد (Restricted Regression) الذي يفترض كل من( $\beta_1, \beta_2, \beta_3, ...., \beta_P$) تساوي صفر، ولذلك يصبح النموذج كالتالي في ظل النموذج المقيد :-

$$GDP_{t,j} = \sum_{i=1}^{P} \alpha_i GDP_{t-i,j} + Ut$$

فإذا قبلت الفرضية الصفرية فإن هــذا يعنـــي أن **CR** لا تســـبب **GDP**، أما إذا تم رفضها فيكون **CR** يسبب **GDP**.

**٤. تحليل مكونات التباين** (Variance Decomposition):

للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير الذي يعزى إلـــى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ فـــي المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR، يتم عـــادة تحليـــل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج. وتبرز أهمية تحليـــل مكونات التباين في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغيـــر مفـــاجئ (Shock) في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيـــرات في النموذج. ولتلافي مشـــكلة وجـــود التـــأثير المتـــزامن للأخطـــاء (Contemporaneous) في المتغيرات المختلفة في النموذج، يتم اللجوء إلى توزيع تشولاسكي ( Cholaski Decomposition) والـــذي يتـــأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره. ولتلافي هذه المشكلة سيتم التأكد من مصداقية نتائج هذه الدراسة عن طريق تغييـــر ترتيب المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

**٥. دالة الاستجابة لردة الفعل** (Impulse Response Function):

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نمـــوذج VAR، وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي هـــزة

أو صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الـزمن. ومما يجدر ذكره بأن كل من تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل لهما أهمية كبيرة في عمليات التنبؤ.

**نتائج التحليل القياسي :**

تم الاستفادة من كل الإختبارات السابقة على مستوى الإقتصاد الأردني ككل وعلى مستوى كل قطاع اقتصادي على حدة وهي قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الإنشاءات، وقطاع الخدمات. حيث كانا متغيري الدراسة هما الناتج المحلى الإجمالي (باللوغريتم الطبيعي) والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن (باللوغريتم الطبيعي) على المستوى الكلي للاقتصاد الأردني وعلى المستوى القطاعي . وفيما يلي نتائج الاختبارات السابقة:

**أولاً : اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test):**

وكما ذكر سابقاً فإنه يمكن اختبار مدى استقرارية السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ديكي- فولر(DF) السابق ذكره، والذي يتم الحكم من خلاله على المتغيرات عن طريق مقارنة القيمة الجدولية مع القيمة المحسوبة. فإذا كانت الأولى أكبر من الثانية (بالقيمة المطلقة)، فإن هذا يشير إلى عدم استقرار المتغير. ويبين الجدول رقم (7) قيم (DF) المحسوبة والجدولية كما يلي :

## الجدول رقم (7)

## نتائج اختبار ديكي فولر للاستقرارية (DF)

| المتغير | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة DF المحسوبة | قيمة DF الجدولية | النتيجة | قيمة DF المحسوبة | قيمة DF الجدولية[1] | النتيجة |
| CR | 2.07 | 7.3 | غير مستقرة | -11.42 | 7.3 | مستقرة |
| CRA | 2.37 | 7.3 | غير مستقرة | -21.87 | 7.3 | مستقرة |
| CRI | 2.17 | 7.3 | غير مستقره | -17.17 | 7.3 | مستقرة |
| CRB | -0.01 | 7.3 | غير مستقرة | -24.09 | 7.3 | مستقرة |
| CRS | 0.95 | 7.3 | غير مستقرة | -20.61 | 7.3 | مستقرة |
| GDP | -1.19 | 7.3 | غير مستقرة | -38.79 | 7.3 | مستقرة |
| GDPA | -2.75 | 7.3 | غير مستقرة | -31.48 | 7.3 | مستقرة |
| GDPI | 1.392 | 7.3 | غير مستقرة | -31.46 | 7.3 | مستقرة |
| GDPB | -2.12 | 7.3 | غير مستقرة | -10.90 | 7.3 | مستقرة |
| GDPS | -0.79 | 7.3 | غير مستقرة | -44.13 | 7.3 | مستقرة |

ملاحظة: CR: تمثل الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن للاقتصاد الأردني ككل.

CRA: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة.

CRI: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة.

CRB: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الإنشاءات.

CRS: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

GDPA: حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي.

GDPI: حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

GDPB: حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي.

GDPS: حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي.

(1) : للحصول على قيم DF الجدولية يمكن الرجوع إلى (HAMILTON, 1994, P762)

ومن خلال استقراء أرقام الجدول يتضح أن جميع المتغيرات تعتبر I(1)، أي مستقرة من الدرجة الأولى (بعد اخذ الفرق الأول)، بينما هي غير مستقرة بمستوياتها، حيث تم الحكم على استقرارية المتغيرات من خلال مقارنة قيمة (DF) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) مع القيمة الجدولية (بالقيمة المطلقة) والمنطلقة من الفرضية الصفرية التي تفترض عدم الإستقرار، وبذلك فان متغيرات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى. حيث تظهر نتائج هذا الإختبار بأن التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هو اقل دقة، وبالتالي فانه يمكن القول بأن جميع نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع والتي قامت بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يشوبها شيء من عدم الدقة في التقدير، ولذلك يعتبر هذا مبرراً أمام الباحث لإتباع أساليب قياسية أخرى مثل نموذج VAR. ومن الجدير بالذكر بأنه لا داعي لاستخدام اختبار ديكي – فولر الموسع(Augmented Dickey-Fuller) (ADF) لعدم التاكد من وجود مشكلة ترابط متسلسل عند استخدام اختبار ديكي – فولر.

**ثانيا: اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection The Lag-Length)**

لإيجاد العدد الامثل لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الدراسة تم الاعتماد على طريقتين هما:-

أ. طريقة أكايك (Akaike Information Criterion) (AIC)

ب. طريقة سشيوارتز (Schwartz's Criterion)(SBC)

حيث تظهر نتائج اختبار هاتين الطريقتين أو المعيارين كما في الجدول رقم (8):-

## الجدول رقم (8)

## اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني

| SBC | AIC | عدد فترات التباطؤ |
|---|---|---|
| -287.25 | -295.65 | 1 |
| -279.13 | -292.80 | 2 |
| -262.40 | -281.05 | 3 |
| -244.04 | -267.36 | 4 |
| -226.47 | -254.15 | 5 |
| -210.71 | -242.40 | 6 |
| -215.10 | -250.44 | 7 |
| -235.13 | -273.73 | 8 |
| -243.82 | -285.28 | 9 |
| -1409.39 | -1453.26 | 10 |
| -1489.58 | -1535.38 | 11 |
| -1214.12 | -1261.34 | 12 |
| `-1300.78 | -1348.86 | 13 |
| -1261.03 | -1264.36 | 14 |
| -1172.73 | -1220.63 | 15 |

ولتحديد العدد الامثل لفترات التباطؤ الزمني يتم اختيار اقل قيمة لكل من (AIC) و(SBC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الامثل. وبعد تطبيق هذين المعيارين يُلاحظ أن أدنى قيمة لأكايك وسشيوارتز هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (11). ومن الملاحظ أن هذا العدد كبيراً نسبياً بالمقارنة مع الدراسات السابقة فيما يتعلق ببيانات سنوية، ولذلك قرر الباحث إختيار عدد فترات تباطؤ زمني يساوي (6)، وذلك انسجاماً مع العديد من الدراسات التي اختارت عدد فترات قريبة من هذا العدد، ومن هذه الدراسات دراسة علاوين (1998) والتي اختارت عدد فترات تباطؤ

يساوي أربعة. كما اختارت دراسة الطيب وملاوي(2002) عدد فترات تباطؤ يساوي خمسة. وكذلك اختار تان وهارومشا (Tan and Baharumshah) عدد فترات تباطؤ زمني يساوي ستة، وأخيراً دراسة ديات (2003) التي تم فيها اختيار عدد فترات تباطؤ زمني يساوي ستة. وزيادة بالدقة تم إعادة الاختبارات عند عدد فترات تباطؤ زمني يساوي ثلاثة وأربعة إلا أن النتائج لم تختلف كثيراً.

**ثالثا : اختبار السببية:**

وكما ذكر سابقاً يعتبر إختبار جرينجر (Granger) للسببية من الاختبارات الشائعة الاستعمال الذي يمكن بواسطته تحديد اتجاه السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي، فإما أن تكون أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الائتمان المصرفي أو العكس من الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو أن تكون تبادلية أي أن كلا المتغيران يؤثران على بعضهما، أو أن لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما. وعند تطبيق هذا الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم(9). فمن خلال مقارنة القيمة المحسوبة لـ (F) (بالقيمة المطلقة) مع الجدولية (بالقيمة المطلقة) على مستوى الاقتصاد الأردني كوحدة واحدة فإن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية في الاتجاهين، مما يعني وجود علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي وهي علاقة تبادلية أي أن كل منهما يسبب الآخر.

## الجدول رقم (9)

## نتائج اختبار السببية

| اتجاه السببية | قيمة (F) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) | قيمة(F) الجدوليه (بالقيمة المطلقة) | نتيجة السببية |
|---|---|---|---|
| GDP← CR | 6.465 | 2.66 | CR تسبب GDP |
| CR←GDP | 19.71 | 2.66 | GDP تسبب CR |
| GDPA← CRA | 2.081 | 2.66 | CRA لاتسبب PA |
| CRA ←GDPA | 1.789 | 2.66 | GDPA لاتسبب RA |
| GDPI← CRI | 1.957 | 2.66 | CRI لاتسبب DPI |
| CRI←GDPI | 3.087 | 2.66 | GDPI تسبب CRI |
| GDPB← CRB | 2.879 | 2.66 | CRB تسبب DPB |
| CRB ←GDPB | 3.314 | 2.66 | GDPB تسبب RB |
| GDPS← CRS | 2.373 | 2.66 | CRS لاتسبب DPS |
| CRS ←GDPS | 3.789 | 2.66 | GDPS تسبب CRS |

ملاحظة: CR: تمثل الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن للاقتصاد الأردني ككل.

CRA: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة.

CRI: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة.

CRB: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الإنشاءات.

CRS: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

GDPA: حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي.

GDPI: حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

GDPB: حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي.

GDPS: حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي.

أما على المستوى القطاعي، ففي قطاع الزراعة لا يوجد علاقة سببية مابين حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع. أما في قطاع الصناعة فهنالك علاقة سببية ذات اتجاه أُحادي حيث أن حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي تسبب الائتمان المصرفي الموجه له. وفي قطاع الإنشاءات يتضح لنا وجود علاقة سببية بين حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الموجه له أيضاً وهي علاقة تبادلية. وآخيراً في قطاع الخدمات هنالك علاقة سببية ذات اتجاه أُحادي حيث أن حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي تسبب الائتمان المصرفي الموجه له.

رابعاً: **تحليل مكونات التباين** (Variance Decomposition):

من أجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لمتغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR يتم تحليل التباين إلى مكوناته. وبعد تطبيق هذا الاختبار على النشاط الاقتصادي ككل وعلى كل قطاع اقتصادي على حده كانت النتائج كمايلي:

**أ- على مستوى الاقتصاد الأردني ككل :**

عند تطبيق اختبار تحليل مكونات التباين على النشاط الاقتصادي الأردني ككل وذلك بأخذ متغيرين في نموذج VAR هما الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، تم الحصول على النتائج المبينة بالجدول رقم (10). حيث تظهر نتائج هذا الجدول بإنه عند تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي كان حوالي (83.94%) من الخطأ بالتنبؤ في

## الجدول رقم (10)

تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي للنشاط الاقتصادي الأردني ككل

تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي(GDP):

| CR | GDP | Step |
|---|---|---|
| 16.05206 | 83.94794 | 1 |
| 32.83921 | 67.16079 | 2 |
| 49.17946 | 50.82054 | 3 |
| 50.60279 | 49.39721 | 4 |
| 52.51148 | 47.48852 | 5 |
| 54.59068 | 45.40932 | 6 |
| 56.56997 | 43.43003 | 7 |
| 57.14970 | 42.85030 | 8 |
| 57.29496 | 42.70504 | 9 |
| 57.66548 | 42.33452 | 10 |

تحليل مكونات التباين للائتمان المصرفي(CR):

| CR | GDP | Step |
|---|---|---|
| 76.95534 | 23.04466 | 1 |
| 67.62603 | 32.37397 | 2 |
| 62.08755 | 37.91245 | 3 |
| 62.71847 | 37.28153 | 4 |
| 61.37575 | 38.62425 | 5 |
| 62.70388 | 37.29612 | 6 |
| 63.84221 | 36.15779 | 7 |
| 64.46347 | 35.53653 | 8 |
| 65.05163 | 34.94837 | 9 |
| 65.43111 | 34.56889 | 10 |

تباينه خلال الفترة الأولى يعزى إلى المتغير نفسه، بينما حوالي (16.05%) يعزى إلى الائتمان المصرفي. بينما يلاحظ ازدياد النسبة التي تعزى إلى الإئتمان المصرفي خلال الفترة الثانية لتصل إلى حوالي (32.83%)، ثم تستمر بالتزايد إلى أن تصل إلى حوالي (57.66%) في الفترة العاشرة. إن هذا الارتفاع مع مرور الزمن يدل على قوة تأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الاستنتاج يدعم الفرضية الأولى للدراسة وهي أن الإئتمان المصرفي يؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. وتتفق هذه النتيجة تماماً مع النتيجة التي توصل إليها كوبلمان في دراسته المتعلقة بالاقتصاد المكسيكي (Copelman, 2000, P28). كما وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة ملحم (2002) التي أجريت على الإقتصاد الأردني والتي توصلت إلى أن العلاقة بين رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك المرخصة والناتج المحلي الإجمالي بأسعاره الجارية كانت ايجابية. أما فيما يتعلق بتحليل مكونات التباين للائتمان المصرفي فقد بينت النتائج أن حوالي (76.9%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين الائتمان المصرفي خلال الفترة الأولى يعزى للمتغير نفسه، في حين أن حوالي (23.04%) فقط يعزى للناتج المحلي الإجمالي، لترتفع النسبة الثانية إلى حوالي (32.3%) خلال الفترة الثانية وإلى (37.9%) خلال الفترة الثالثة ولتصل إلى حوالي (38.6%) في الفترة الخامسة. ويُلاحظ نسبياً ضعف القوة التفسيرية للناتج المحلي الإجمالي في تفسير الائتمان المصرفي.

ومن الجدير بالذكر بأنه عند إعادة ترتيب المتغيرين السابقين في نموذج VAR ليصبح الائتمان المصرفي أولاً ثم الناتج المحلي الإجمالي ثانياً وذلك وفقاً لتوزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) وذلك

لبيان مصداقية نتائج تحليل التباين، تم الحصول على تحليل مكونات التباين للمتغيرين في الجدول رقم(11). حيث تتطابق هذه النتائج تماماً مع نتائج التحليل الوارد في الجدول رقم (10) مما يدعم درجة الثقة بنتائج تحليل مكونات التباين.

**ب. على مستوى كل قطاع اقتصادي في الاقتصاد الأردني :**

**1. قطاع الزراعة:**

تبين نتائج تحليل مكونات التباين في هذا القطاع أن القوة التفسيرية للائتمان المصرفي المقدم لقطاع الزراعة هي ضعيفة جداً في تفسير خطأ تباين الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع وذلك كما يظهر من الجدول رقم (12). حيث يظهر أن حوالي (97.3%) من خطأ التنبؤ في تباين الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة يعزى للمتغير نفسه، بينما حوالي (2.6%) فقط يعزى إلى الإئتمان المصرفي الموجة لقطاع الزراعة وذلك في الفترة الأولى لتهبط الآخيرة إلى (1.3%) في الفترة الثانية والثالثة ولتصل إلى أعلى مستوى (6.3%) في الفترة العاشرة. ويدل ذلك على ضعف مساهمة الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ملحم (2002) حيث وجد أن قيمة معامل التحديد جاءت منخفضة للغاية (0.015) عند تفسير العلاقة بين الإئتمان المصرفي المقدم لقطاع الزراعة وناتجة المحلي الإجمالي، كما وان قيمة t ليست ذات دلالة إحصائية. وربما يعود ذلك إلى صغر القاعدة الإنتاجية في قطاع الزراعة، والناتج عن الندرة النسبية في الثروة الطبيعية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة). كما وان سبب الضعف يمكن أن يكمن أيضاً في استخدام طرق بدائية في

## الجدول رقم (11)

تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي للنشاط الاقتصادي الأردني ككل بعد إعادة ترتيب المتغيرات

تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي(GDP)

| GDP | CR | Step |
|---|---|---|
| 83.94794 | 16.05206 | 1 |
| 67.16079 | 32.83921 | 2 |
| 50.82054 | 49.17946 | 3 |
| 49.39721 | 50.60279 | 4 |
| 47.48852 | 52.51148 | 5 |
| 45.40932 | 54.59068 | 6 |
| 43.43003 | 56.56997 | 7 |
| 42.85030 | 57.14970 | 8 |
| 42.70504 | 57.29496 | 9 |
| 42.33452 | 57.66548 | 10 |

تحليل مكونات التباين للائتمان المصرفي(CR)

| GDP | CR | Step |
|---|---|---|
| 23.04466 | 76.95534 | 1 |
| 32.37397 | 67.62603 | 2 |
| 37.91245 | 62.08755 | 3 |
| 37.28153 | 62.71847 | 4 |
| 38.62425 | 61.37575 | 5 |
| 37.29612 | 62.70388 | 6 |
| 36.15779 | 63.84221 | 7 |
| 35.53653 | 64.46347 | 8 |
| 34.94837 | 65.05163 | 9 |
| 34.56889 | 65.43111 | 10 |

الإنتاج الزراعي واعتماده على مياه الأمطار بشكل رئيسي. وقد انعكست هذه الحالة على مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

**الجدول رقم (12)**

**تحليل مكونات التباين لحصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي(GDPA)**

| CRA | GDPA | Step |
|---|---|---|
| 2.62185 | 97.37815 | 1 |
| 1.34930 | 98.65070 | 2 |
| 1.30273 | 98.69727 | 3 |
| 6.02912 | 93.97088 | 4 |
| 5.06904 | 94.93096 | 5 |
| 4.92748 | 95.07252 | 6 |
| 4.92352 | 95.07648 | 7 |
| 6.06058 | 93.93942 | 8 |
| 6.07817 | 93.92183 | 9 |
| 6.38247 | 93.61753 | 10 |

ملاحظه:- CRA : الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة.

**2. قطاع الصناعة:**

دلت نتائج التحليل على أن مكونات التباين لحصة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بالائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة. حيث يظهر من الجدول رقم (13) أن حوالي (87.7%) من الأخطاء في التنبؤ في تباين الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة يعزى للمتغير نفسه بينما حوالي (12.2%) تعود إلى حصة قطاع الصناعة من

الائتمان المصرفي هذا خلال الفترة الأولى، ولترتفع النسبة الثانية بعد ذلك إلى حوالي (21.6%) و(22.3%) و(23.2%) خلال الفترات الزمنية الثانيــة والثالثة والرابعة على التوالي.

**الجدول رقم (13)**

**تحليل مكونات التباين لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي (GDPI)**

| CRI | GDPI | Step |
|---|---|---|
| 12.26241 | 87.73759 | 1 |
| 21.65457 | 78.34543 | 2 |
| 22.34005 | 77.65995 | 3 |
| 23.29950 | 76.70050 | 4 |
| 22.64573 | 77.35427 | 5 |
| 22.60189 | 77.39811 | 6 |
| 23.29083 | 76.70917 | 7 |
| 23.13900 | 76.86100 | 8 |
| 23.21277 | 76.78723 | 9 |
| 22.62068 | 77.37932 | 10 |

ملاحظه:- CRI : الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة.

ولا تتفق هذه النتيجة كثيراً مع نتيجة دراسة ملحم (2002) والتي يتبين منها أن حوالي (97%) من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي لقطـــاع الصناعة ناتج عن التغير في حجم الإئتمان المصرفي الممنوح لهذا القطاع، وربما يعود سبب هذا التناقض إلى اختلاف النموذج القياســـي الـــذي تـــم استخدمه في دراسة ملحم مقارنة مع النموذج القياسي المستخدم في هـــذه

الدراسة، كما أن ملحم استخدم في دراسته أيضاً المتغيرات بمستوياتها دون اختبار مدى الاستقرارية لتلك المتغيرات مع مرور الزمن.

### 3. قطاع الإنشاءات:

دلت نتائج تحليل مكونات التباين لحصة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي على وجود علاقة قوية بين هذه الحصة وبين الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع، حيث كان حوالي (79.13%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي يعزى للمتغير نفسه و(20.8%) يعزى للائتمان المصرفي وذلك خلال الفترة الأولى، لترتفع الآخيرة إلى (44.1%) في الفترة الخامسة وإلى (45.5%) في الفترة السادسة وذلك يظهر من الجدول رقم (14). وهذه النسب المرتفعة تعبر عن ارتفاع القوة التفسيرية للائتمان المصرفي المقدم لقطاع الإنشاءات في تفسير حصة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي. وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة ملحم (2002) المتعلقة بقطاع الإنشاءات. وربما يعود إرتفاع هذه النسبة إلى أن قطاع الإنشاءات في الأردن يعتمد بشكل كبير على ما يتم تقديمه له من تسهيلات إئتمانية وذلك لضعف جانب المخاطرة في هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى. وتتفق هذه النتيجة تماماً مع نتيجة اختبار السببية التي تم التوصل إليها وهي أن الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الإنشاءات يسبب أو يؤثر في حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

**الجدول رقم ( 14)**

**تحليل مكونات التباين لحصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي (GDPB)**

| CRB | GDPB | Step |
|---|---|---|
| 20.86897 | 79.13103 | 1 |
| 17.94322 | 82.05678 | 2 |
| 16.53950 | 83.46050 | 3 |
| 34.06331 | 83.46050 | 4 |
| 44.17428 | 55.82572 | 5 |
| 45.54832 | 54.45168 | 6 |
| 44.44862 | 55.55138 | 7 |
| 43.56440 | 56.43560 | 8 |
| 43.06758 | 56.93242 | 9 |
| 43.26969 | 56.73031 | 10 |

ملاحظه:- CRB : الائتمان المصرفي الموجة لقطاع الإنشاءات

**٤. قطاع الخدمات:**

يُوضح تحليل مكونات التباين لحصة قطاع الخـدمات مـن النـاتج المحلي الإجمالي المبين في الجدول رقم (15) أن هنالك علاقة قوية مابين حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي والإئتمـان المصـرفي الموجه لهذا القطاع، حيث أن حوالي (99.4%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي يعزى للمتغيـر نفسـه و(0.54%) يعزى للائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات خلال الفترة الأولى، لترتفـع النسـبة الثانيـة إلـى(10.2%) و (17.39%) و(46.8%) و(57.3%)،خلال الفترات الثانية والثالثة والرابعة والعاشرة على التـوالي، والتي تدل على مدى قوة القدرة التفسيرية للائتمان المصرفي الموجة لهذا

القطاع في تفسير حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي، والمتفقة أيضاً مع نتائج دراسة ملحم (2002) المتعلقة بهذا القطاع.

**الجدول رقم (15)**

***تحليل مكونات التباين لحصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي (GDPS)***

| CRS | GDPS | Step |
|---|---|---|
| 0.54607 | 99.45393 | 1 |
| 10.28560 | 89.71440 | 2 |
| 17.39803 | 82.60197 | 3 |
| 46.87612 | 53.12388 | 4 |
| 46.44102 | 53.55898 | 5 |
| 44.51193 | 55.48807 | 6 |
| 43.02145 | 56.97855 | 7 |
| 42.98731 | 57.01269 | 8 |
| 42.91215 | 57.08785 | 9 |
| 57.31380 | 42.68620 | 10 |

ملاحظه:- CRS: الائتمان المصرفي الموجة لقطاع الخدمات.

ومن الأسباب التي أدت إلى إرتفاع هذه القوة التفسيرية هي ارتفاع حجم الاستثمار في القوى البشرية ( قطاع التعليم والصحة)، وفي البنيات الأساسية (قطاع الطاقة، وقطاع النقل والاتصالات) لتوفير بنية تحتية صلبه ومتطورة، كما وأن ضآلة الادخار الوطني بالنسبة للكثافة السكانية وضعف جاذبية الأردن للأستثمار الأجنبي أدت إلى توجه الحكومة والقطاع الخاص نحو الأستثمار في رأس المال البشري تعليماً وتدريباً علماً بأن الأردن كان مصدراً لرفد المنطقة بموارد بشرية مؤهله ومدربة فضلا عن أنها تُعتبر من الدول العربية التي ترتفع فيها نسبة المتعلمين. هذا فضلاً عن أن القطاع المصرفي يفضل تقديم قروض لقطاع الخدمات

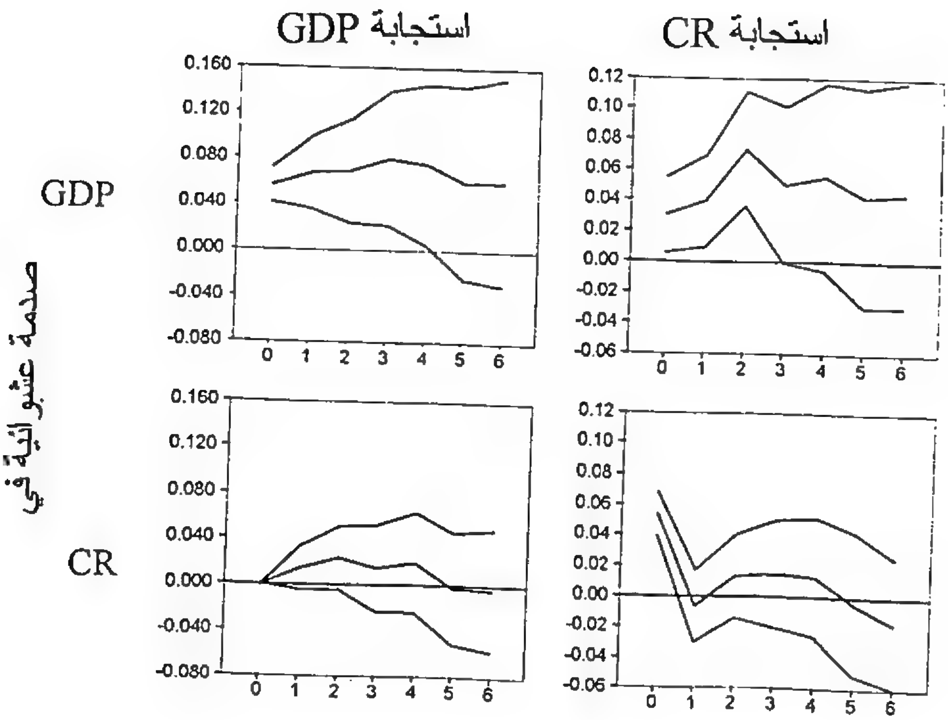
مقارنةً مع القطاعات الأخرى كون هذا القطاع بطبيعته يحتاج إلى قروض قصيرة الأجل، كما أن المخاطرة فيه قليلةً نسبياً.

**خامساً: دالة الإستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):**

تعمل دالة الإستجابة لردة الفعل على تتبع المسارات الزمنية لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات في نموذج VAR، وتعكس كيفية إستجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات. حيث تساعد على توضيح إستجابة متغير لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في نفس المتغير أو في متغير آخر من متغيرات النموذج. وعند تطبيق هذا الإختبار على النشاط الاقتصادي الأردني ككل وعلى كل قطاع إقتصادي على انفراد كانت النتائج كمايلي:

**أ. على مستوى الاقتصاد الأردني ككل :**

يبين الشكل رقم (1) إستجابة ردة الفعل لكل من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الممنوح للإقتصاد الأردني لصدمة عشوائية مقدارها إنحراف معياري واحد في الائتمان المصرفي وصدمة عشوائية مقدارها إنحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتضح من خلال هذا الشكل بأن أثر التسهيلات الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً، فأي صدمة عشوائية في الائتمان المصرفي تؤثر إيجابياً ومباشرة على الناتج المحلي الإجمالي ويستمر هذا الأثر إلى أكثر من




**الشكل رقم (1)**

**دالة الاستجابة لردة الفعل للاقتصاد الأردني ككل**

<u>ملاحظة:-</u>

CR: الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن للاقتصاد الأردني .

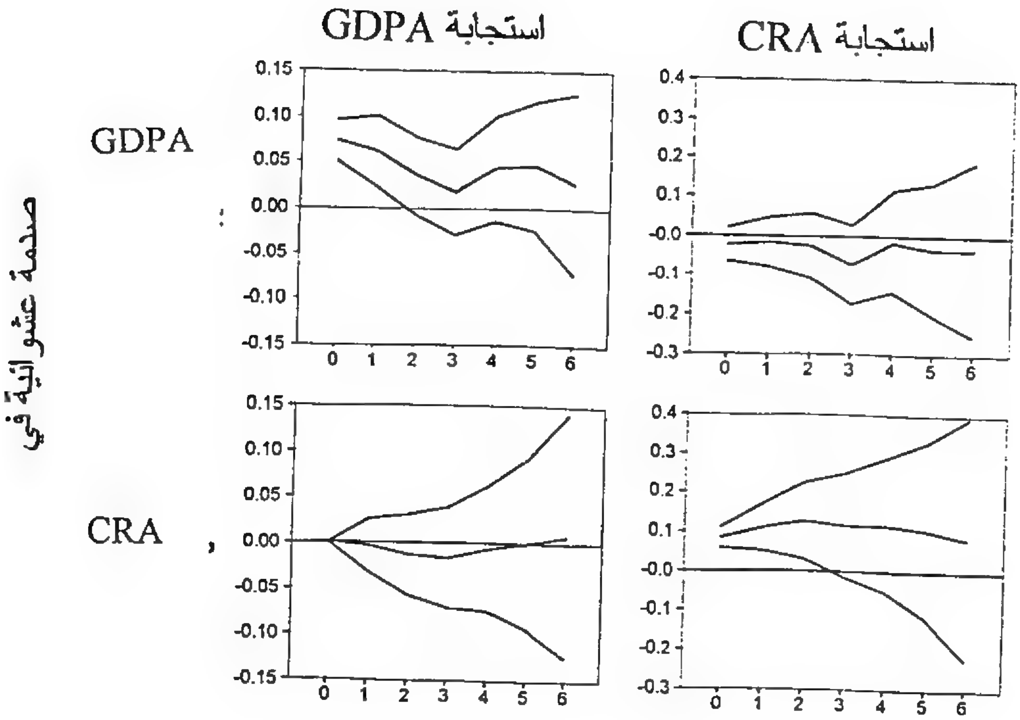
GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

ثلاث سنوات ثم يبدأ بالتضاؤل، مما يدعم الفرضية الأولى للدراسة. كما وتتفق هذه النتيجة مع نتائج جميع الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع من حيث إيجابية تأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي (أو على النشاط الاقتصادي ككل). كما تتفق نتائج هذا الاختبار أيضا مع نتائج اختبار السببية و تحليل مكونات التباين.

**ب. على مستوى كل قطاع اقتصادي في الاقتصاد الأردني:-**

**١. قطاع الزراعة:**

جاءت النتائج ومن خلال النظر إلى الشكل رقم (2) متوافقة مع تحليل مكونات التباين لحصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت ضعف القوة التفسيرية للائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة في تفسير حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتضح من الشكل بأن استجابة ردة الفعل لحصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لتغير عشوائي مقداره انحراف معياري واحد في الائتمان المصرفي الموجة لقطاع الزراعة هي استجابة ضعيفة للغاية، أي أنها لا تختلف إحصائياً عن الصفر. كما وجاءت هذه النتيجة متفقة أيضاً من حيث ضعف القوة التفسيرية مع نتيجة اختبار السببية التي تبين منها أن الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة لا يسبب أو لا يؤثر في حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بدورة لا يدعم الفرضية الثانية من فرضيتي هذه الدراسة في قطاع الزراعة.




**الشكل رقم (2)**

**دالة الاستجابة لردة الفعل لقطاع الزراعة**

ملاحظة:-

CRA: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة.

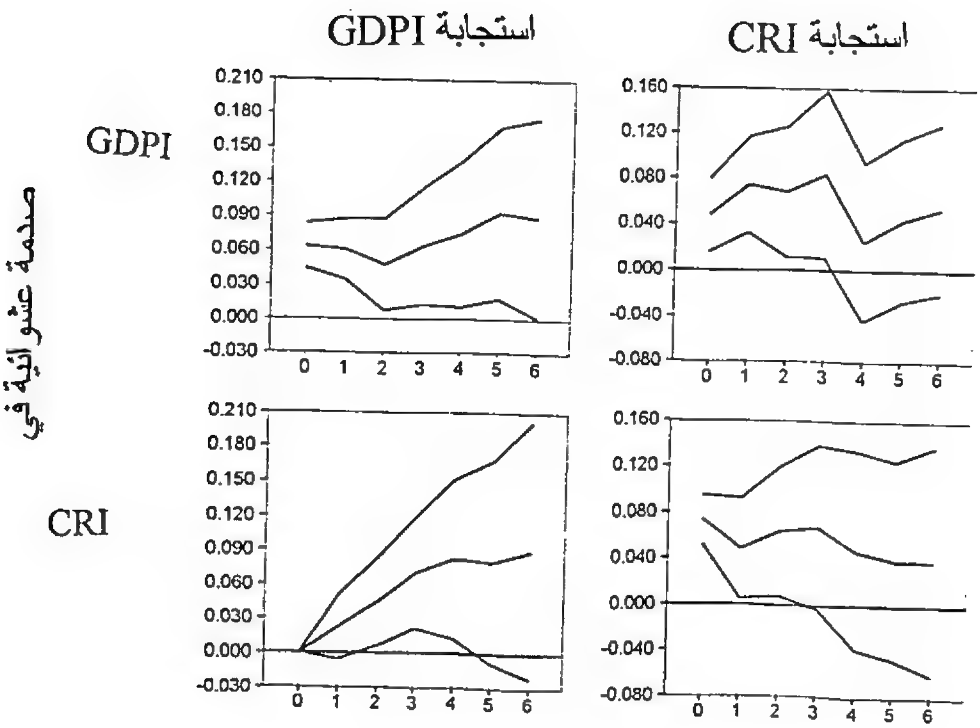
GDPA: حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي

**٢. قطاع الصناعة:**

الشكل رقم (3) يبين استجابة ردة الفعل لحصة قطاع الصناعة مـن الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحـد في مقدار الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة. حيث يُلاحظ وجـود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين. فاستجابة حصة قطاع الصـناعة مـن الناتج المحلي الإجمالي لتغير عشوائي في الائتمـان المصـرفي الموجـه لقطاع الصناعة هي ايجابية ومباشرة وتستمر إلى عدة سنوات. وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار متفقة مع تحليل مكونات التباين لهذا القطـاع. وبهـذا تتحقق الفرضية الثانية من فرضيتي الدراسة في هذا القطاع.

**٣. قطاع الإنشاءات:**

يشير الشكل رقم (4) إلى إستجابة ردة الفعل لحصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الإنشاءات. حيث يلاحظ من هذا الشـكل بأن إستجابة حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمـالي لتغيـر مفاجيء في الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع لا تظهر مباشرة، بـل تظهر بعد حوالي سنتين وبأثر ايجابي، ويستمر هذا الأثر لبضع سنوات ثم يبدأ بالتضاؤل. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من اختبار تحليل مكونـات التباين واختبار السببية من حيث ايجابية التأثير. وبذلك فان الفرضية الثانية من فرضيتي الدراسة تتحقق في هذا القطاع.



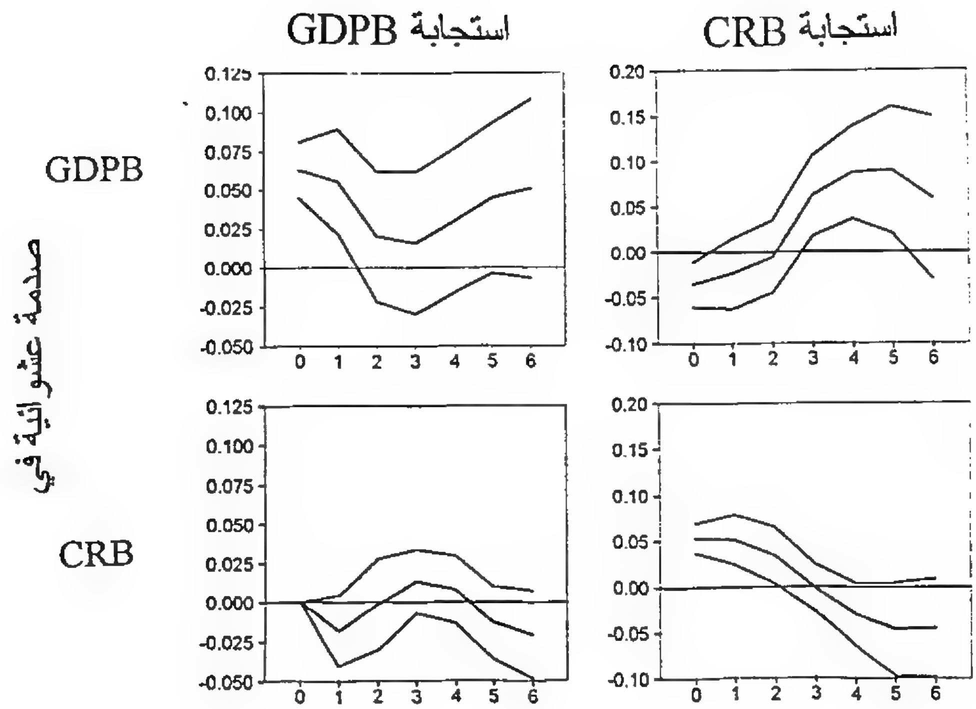

**الشكل رقم (3)**

**دالة الاستجابة لردة الفعل لقطاع الصناعة**

ملاحظة:-

CRI: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة.

GDPI: حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي




**الشكل رقم (4)**

**دالة الاستجابة لردة الفعل لقطاع الإنشاءات**

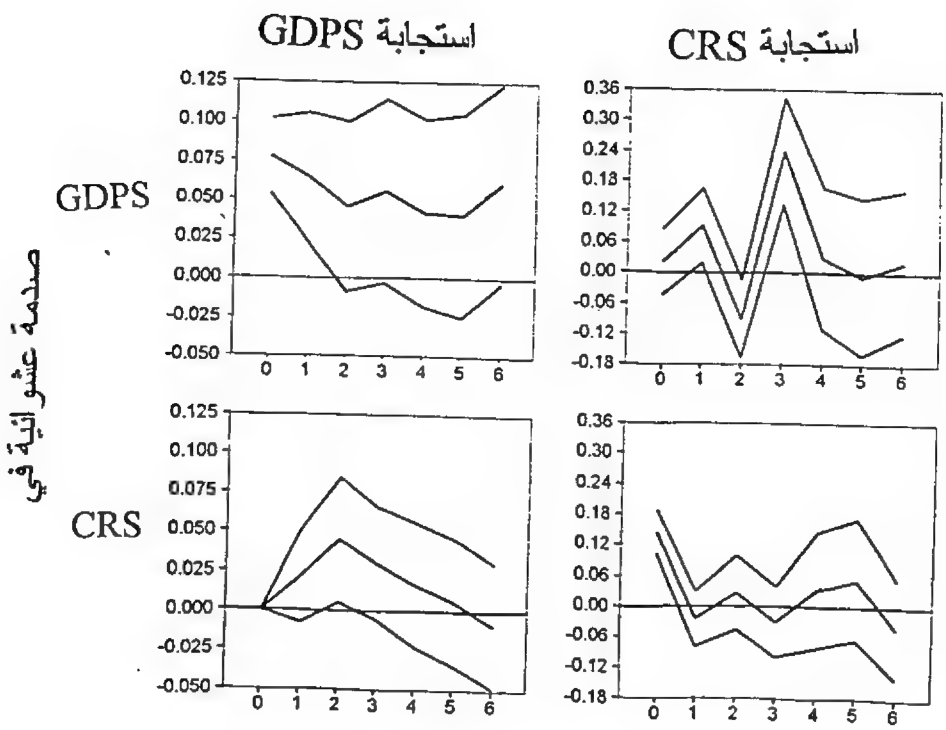
ملاحظة:-

CRB: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الإنشاءات.

GDPB: حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي

### ٤. قطاع الخدمات:

من خلال الشكل رقم (5) يُلاحظ استجابة ردة الفعل لحصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحـــراف معيـــاري واحد في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات. حيث يتضـــح مـــن الشكل بأن أي تغير مفاجئ في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل إيجابي ومباشرة علـــى حصـــة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، ويستمر هذا الأثـــر لحـــوالي ثلاث سنوات ثم يبدأ بالتضاؤل، وهذا يتفق أيضاً مع نتائج تحليل مكونـــات التباين في مدى القوه التفسيرية للائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات في تفسير حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بـــدورة يدعم الفرضية الثانية من فرضيتي الدراسة في قطاع الخدمات.




**الشكل رقم (5)**

**دالة الاستجابة لردة الفعل لقطاع الخدمات**

ملاحظة:-

CRS: الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات.

GDPS: حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي

# الفصل الخامس

## مناقشة النتائج والتوصيات



تم في الفصل السابق تحليل اثر الائتمان المصرفي المقدم من قِبَلْ البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي الأردني على مستوى الاقتصاد الأردني ككل وعلى مستوى كل قطاع اقتصادي على انفراد ( قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الإنشاءات، وقطاع الخدمات)، حيث يمكن تلخيص أهم نتائج وتوصيات هذه الدراسة كمايلي:

أ. النتائج:

1. من خلال اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية اتضح أن كل متغيرات الدراسة التي تشمل الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن للاقتصاد الأردني ككل، والموجه للقطاعات الاقتصادية الأربعة موضع الدراسة، والناتج المحلي الإجمالي وحصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة بمستوياتها مع مرور الزمن بينما هي مستقرة بعد اخذ الفرق الأول.
2. جاءت نتائج اختبار السببية لتظهر أن هنالك علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الأردني ككل وهي علاقة تبادلية. أما على المستوى القطاعي، ففي قطاع الزراعة لا يوجد علاقة سببية ما بين حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة، أما في قطاع الصناعة فهنالك علاقة سببية ذات اتجاه أُحادي، فحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي تسبب الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع فقط. وفي قطاع الإنشاءات يتضح لنا وجود

علاقة سببية ما بين حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع وهي علاقة تبادلية. وآخيراً في قطاع الخدمات هنالك علاقة سببية ذات اتجاه أُحادي، فحصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي تسبب الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات.

3. أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي أن القوة التفسيرية للائتمان المصرفي قوية جداً في تفسير خطأ التنبؤ في تباين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التأثير يستمر بالتزايد لعدة سنوات. كما وتم دعم هذه النتيجة من خلال استخدام توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) والذي يتطلب إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج VAR، والذي اظهر تطابق النتائج بشكل كامل وذلك على المستوى الكلي للاقتصاد الأردني. أما على المستوى القطاعي، ففي قطاع الزراعة تبين أن القوة التفسيرية للائتمان المصرفي الموجة لقطاع الزراعة هي ضعيفة جداً في تفسير خطأ تباين الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع. وفي قطاع الصناعة دلت نتائج تحليل مكونات التباين بأن القوة التفسيرية للائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة قوية نسبياً مقارنة مع قطاع الزراعة في تفسيرخطأ تباين حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي. أما في قطاع الإنشاءات فكانت نتائج تحليل مكونات التباين تدل على أن القوة التفسيرية للائتمان المصرفي الموجه لقطاع الإنشاءات كانت قوية في تفسير خطأ تباين حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي. وآخيراً في قطاع الخدمات يُوضح تحليل مكونات التباين لحصة قطاع الخدمات من

الناتج المحلي الإجمالي أن هنالك قوه تفسيرية قوية أيضاً في تفسير خطأ التباين لحصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي من قبل الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع.

4. اظهر اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل أن اثر التسهيلات الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً، فأي صدمة عشوائية في الائتمان المصرفي تؤثر إيجابياً ومباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، ويستمر هذا الأثر إلى أكثر من ثلاث سنوات ثم يبدأ بالتضاؤل، هذا على مستوى الاقتصاد الأردني ككل. أما على المستوى القطاعي، فقد أظهرت النتائج ضعف استجابة حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لأي تغير عشوائي في حصة هذا القطاع من التسهيلات الائتمانية. وفي قطاع الصناعة كانت استجابة حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لتغير عشوائي في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الصناعة هي ايجابية ومباشرة وتستمر إلى عدة سنوات. أما استجابة حصة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي لتغير مفاجيء في الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع فلا تظهر مباشرة، بل تظهر بعد حوالي سنتين وبأثر ايجابي، ويستمر هذا الأثر لبضع سنوات ثم يبدأ بالتضاؤل. وآخيراً في قطاع الخدمات، فإن أي تغير مفاجئ في الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الخدمات مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل إيجابي ومباشرة على حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، ويستمر هذا الأثر لحوالي ثلاث سنوات ثم يبدأ بالتضاؤل.

# قائمة المراجع

## أ- المراجع العربية :


ارشيد، عبد المعطي رضا، ومحفوظ أحمد جودة (1999)، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

الجالودي، بسام (2001)، "الائتمان المصرفي في الأردن وأثرة على الاستثمار للفترة (1979-1997)"، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

حسن، دياب (1999)، الاعتمادات المستندية التجارية، المؤسسة الجامعية . للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

حمود، سمير سليم (1993) ، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الحموري، قاسم، واحمد ملاوي(1994)،" إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الاجتماعية، المجلد (6)، العدد (3)، اربد، الأردن، ص ص -243 .219

ديات، رشا عبد الله (2003)، " أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الراوي، خالد وهيب (2001)، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

الزبيدي، حمزة محمود (2002)، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

شامية، عبد الله ( 1989أ)، "التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد(5)، العدد(3)، اربد، الأردن، ص ص177-208.

شامية، عبد الله (1989ب)، "الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي"، مجلة "بحوث إقتصادية عربية، المجلد (1)، العدد (1)، ص ص 3-27.

شيمه، مصطفى رشيد (1985 )، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

العظيم، حمدي (1986 )، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

علاوين، محمد عبد الهادي (1998)،"اثر الائتمان المصرفي في إحداث التقلبات الاقتصادية في الأردن (1973-1996)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

القضماني، عادل، وعامر لطفي (2001)، "تقييم أداء النظام المصرفي السوري في تمويل الاقتصاد الوطني"، بحوث اقتصادية عربية، العدد (23)، القاهرة، مصر، ص ص89-134.

ملحم، محمد فضل (2002)، "البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الأردن"، مجلة البنوك في الأردن، المجلد (12)، العدد(6)، عمان، الأردن.

ملاوي، احمد (1989)، "دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

ملاوي، احمد، ورمزيه الطيان (2003)، المخصصات المالية للإنفاق العسكري والإنفاق الحكومي على التعليم في الأردن، مجلة النهضــــة، العـــدد (15)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص ص4-30.

النجار، فايق جبر حسن (1997)، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرار، مطبعة بنك الإسكان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

الهنداوي، حاتم (2001)، "ميكانيكية انتقال الاثر النقدي في الاقتصاد الأردنـــي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن

هندي، فير(1996)، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

## ب. المراجع الأجنبية


Afonso, Antonio, and Miguelst Aubyn (1998), "Credit Rationing and Monetary Transmission, Evidence for Portugal", Internet, http: \\www.bis.org \publ\ plcy03. htm.

Blinder, Alans, and Josephe Stiglitz (1983), "Money, Credit, Constraints, and Economic Activity", American Economic Review, No.73, (May), pp 297-302.

/Cameron, Rando (1972), "Banking and Economic Development: Some Lessons of History", Oxford University Press – London.

Copelman, Martina (2000), "Financial Structure and Economic Activity in Mexico", Center of Analysis and Economic Research, Internet, http: \\www. ITAM.com PP 2-48.

Gilis, M, and etal. (1983) "Economic of Development" , Internet, http: \\ www.norten.co.ny.

Hamilton, James D.(1994), " Time series Analysis", Princeton University Press, U.S.A.

Hofmann, Boris (2001), "The Determinants of Private Sector Credit in Industrialized Countries: Do Property Prices Matter", BIS Working Papers, No.108, pp 2-30.

Howard J, Sherman and David X. Kolk (1996), "Business Cycles and Forecasting", Harper Collins.

Moore,B.J. (1986), " Inflation and Financial Deepening". Journal of Development Economics, Vol.20, No.1, Jan-Feb, North-Hollnd.

Shaw, Edward s. (1973), Financial Deepening in Economic Development, New York, Oxford University Press, London.

Tan, Hui Boon, and Ahmad Zubeidi Baharumshah (1999), "The Dynamic Causal Chain of Money, Output, Interest rate and Prices in Malaysia: Evidence Based on Vector Error-Correction modeling Analysis", International Economic Journal, Vol.(13), No(1), pp.103-120.

Tayeb, Saud Mousa, and Ahmad Malawi (2002), "The Determinants of the Jordanian Real Exchange Rate against the U.S.Dollar: a Vector Autoregression (VAR) Model", Al-Manarah, Al-al-Bayt university, Vol(III), No(1), April, PP.71-88.

Wai, U. Tun (1979), "Economic Essays on Developing Countries", Washington, D.C., September, P 298.